الباب الثالث

الصورة الإقتصادية الحالية لدول العالم النامى

أولاً : الملامح الرئيسية للصورة الإقتصادية الحالية

ثانيًا : الأسباب المحددة للملامح الرئيسية للصورة الإقتصادية الحالية

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب الثالث

الصورة الإقتصادية الحالية لدول العالم النامى[1]

تعيش دول العالم النامى أزمة إقتصادية طاحنة حكمت على شعوبها أن تحيا ظروف معيشية قاسية للغاية ، فمتوسط الدخل الحقيقى للفرد فى تلك الدول قد إنخفض، كما سبق أن ذكرنا، بمعدل ٦ ٪ فى الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٧، الأمر الذى حدى بالإقتصادين، الذين يعرفون التنمية بأنها الزيادة فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد ، إلي تسمية عقد الثمانينيات بعقد التنمية المفقودة فى الدول النامية[2] ، وذلك فى ظل المعونات المقدمة لها من البلدان المتقدمة والتعاون المالى والإستثمارى بينها وبين تلك البلدان .

ومعنى ذلك أن متوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد بالطبقات الكادحة ، أى الجماهير العريضة من شعوب الدول النامية يقل بدرجة ليست صغيرة ، حيث أنه بينما إنخفض متوسط الدخل الحقيقى للفرد بتلك الدول بمعدل ٦ ٪ فى الفترة المذكورة ، نجد أن متوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد بالطبقات الغنية هناك ، كما تدلنا التجارب ، فى إرتفاع مستمر ، خاصة وأن معدل الزيادة السنوية فى عدد أفراد هذه الطبقات منخفضة نسبياً ، كما هو معروف. وهذا يوضح لنا أن درجة معاناة الطبقات الكادحة من الأزمة الإقتصادية هناك تزداد بإطراد بدرجة ليست صغيرة .

ونريد الآن أن نبين الملامح الرئيسية للصورة الإقتصادية الحالية لدول العالم النامى ، ثم نتكلم بعد ذلك عن الأسباب المحددة لها .

---

(١) إننا نستثنى من كلامنا هنا الدول النامية المصدرة للبترول الغنية .

(٢) انظر : د. محمد زكى شافعى ، التنمية فى مصر . . ماضيها ومستقبلها (محاضرة ألقاها فى نوفمبر عام ١٩٨٧ فى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بدعوة من رئيس قسم الإقتصاد بالكلية) ، مجلة الأهرام الإقتصادي عدد ١٠٢٣ ، القاهرة ٢٢ أغسطس ١٩٨٨ ، ص ٣٠ .

أولاً : الملامح الرئيسية للصورة الإقتصادية الحالية

إن الأزمة الإقتصادية الطاحنة، التى تعانى منها دول العالم النامى، والناشئة عن إنخفاض مطرد لمتوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد بها ، هى بلا شك نتاج طبيعى لبطء عملية التنمية الإقتصادية وإرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان هناك .

وحيث أن هناك علاقة طردية بين حجم متوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى أية دولة وحجم معدل التنمية الإقتصادية ، الذى يمكنها تحقيقه ، فإن إرتفاع المعدل السنوى للسكان فى الدول النامية يعد - فى ظل السياسة الإنتاجية السائدة بتلك الدول - أحد الأسباب الهامة لبطء عملية التنمية هناك .

وكما نعلم ، فإن معدل التنمية الإقتصادية السنوية فى دولة ما يتوقف على ما يمكن إضافته سنويًا للطاقة الإنتاجية «المستغلة» والزيادة فى حجم التوظف (والتى تتوقف على حجم الزيادة فى الطاقة الإنتاجية المستغلة والسياسة الإنتاجية المتبعة فى تلك الدولة) وكذلك على الزيادة فى الإنتاجية القومية بها .

وإن هناك بطبيعة الحال فروقًا كبيرة بين قدرات البلدان النامية المختلفة على الإستثمار السنوي (وبالتالى أيضًا على الزيادة السنوية فى حجم التوظف بها) غير أنها تتفق جميعًا في أن تلك القدرات متواضعة للغاية بالمقارنة بقدرات العالم المتقدم على الإستثمار . كما أن هناك أيضًا فروقًا كبيرة بين الإنتاجية القومية بتلك البلدان ، إلا أنها تتفق جميعًا في أن تلك الإنتاجية متواضعة للغاية بالمقارنة بالإنتاجية القومية بالعالم المتقدم .

من كل ذلك يتضح لنا إذن أن الملامح الرئيسية للصورة الإقتصادية الحالية للدول النامية ، إنما تتمثل فيما يلى :

١- إرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان :

وفى الواقع فإن الزيادة السكانية الكبيرة ليست مشكلة فى حد ذاتها . فهناك دول معدل الزيادة السكانية بها مرتفع ، ومع ذلك فهى لا تعانى من مشكلة سكانية على الإطلاق ، لأنها تحقق توازنا بين السكان والموارد لديها ، وخير مثال لذلك جمهورية الصين الشعبية .

وإذا كان يمكن تشبيه الزيادة السكانية فى العالم النامى بحصان جامح يسير بسرعة وزيادة الموارد هناك برجل لا يستطيع لضعفه اللحاق بالحصان الجامح ، فإنه يجب بديهيا لإحداث

التوازن بينهما أن نكبح جماح هذا الحصان ونقلل سرعته أو أن نزيد سرعة الرجل بتقويته حتى يلحق به . وحيث أنه يبدو أن الطريقة الأولى سهلة لا تحتاج إلى جهد كبير ، فى حين يظن أن الطريقة الثانية تحتاج إلى جهد فائق ، فإننا وجدنا حكومات دول العالم النامى تتبع خاصة منذ الستينيات من القرن الماضى الطريقة الأولى، والتى تتمثل فى سياسة تحديد النسل (وكما هو معروف، فإن المسئولين فى عدد من البلدان النامية قد إختاروا لهذه السياسة السكانية تسمية أخرى ، أى سياسة تنظيم النسل ، أملاً فى أن تجد هذه السياسة السكانية بهذه التسمية تجاوبًا مناسبًا من الجماهير) بهدف تحقيق إنخفاض كبير فى المعدل السنوى للمواليد ، أى إنخفاضه بدرجة تسمح بأن يتحقق إنخفاض كبير نسبيًا للمعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان برغم الإنخفاض فى المعدل السنوى للوفيات هناك - خاصة الوفيات من الأطفال والرضع - نتيجة لعوامل مختلفة أى لإرتفاع مستوى تعليم الأمهات والتقدم الطبى المطرد فى المجالات الطبية المختلفة (مثل إكتشاف أمصال تجنب من يطعم بها الإصابة من أمراض خطيرة وغير ذلك من إكتشافات سواء فى مجال الطب الوقائى ، أو فى عملية تشخيص المرض ، أو فى مجال الطب العلاجى والطب الجراحى) ، وكذلك إمكانية تجنب الكثير من الحوادث والتى قد تؤدى إلى الوفاة - سواء حوادث عمل أو حوادث مرور - خاصة عن طريق الإستفادة من المتخصصين الأجانب فى تلك المجالات ، الذين يسافرون إلى هناك فى إطار المعونة الفنية المقدمة من العالم المتقدم .

وتتمثل سياسة تحديد النسل (والمدعمة بسخاء نسبيًا من دول أجنبية هامة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها)[1] فى القيام بالدعاية المكثفة فى مجال تحديد النسل ، وكذلك فى

(١) وجدير بالذكر إن تلك الدول تقوم بدعم البلدان المكتظة بالسكان - بما فيها جمهورية الصين الشعبية - فى مجال تحديد النسل لأسباب عدة ، مثل دواعى الأمن القومى للعالم المتقدم فى المستقبل وكذلك الرغبة فى عدم حدوث إنخفاض فى الأهمية السكانية للدول المتقدمة فى العالم سنويًا بدرجة ملموسة (خاصة وأنه قد أصبح عدد سكان البلدان النامية يمثل ٨١٪ من سكان العالم ، وفى نفس الوقت فإنه بينما يبلغ متوسط المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان فيها ١,٥٪ فإنه يبلغ فى الدول المتقدمة ٠,٢٪) ، حيث أن الأهمية السكانية لدولة ما تلعب دورًا هامًا فى تحديد مكانتها فى العالم، فمثلاً لولا الأهمية السكانية الكبيرة لمصر بالمقارنة بالأهمية السكانية لدول الشرق الأوسط الأخرى ، لما كان لها تلك المكانة ، التى تتمتع بها فى العالم كما أن مكانة دولة مثل كندا فى العالم - برغم أنها دولة متقدمة غنية وأن مساحتها تفوق بكثير مساحة جمهورية الصين الشعبية - أقل بكثير جدًا من مكانة الصين في العالم ، فهذه الجمهورية تتمتع بالعضوية الدائمة بمجلس الأمن الدولى ، برغم أنها دولة نامية ولا شك أن ذلك يرجع إلى أن عدد سكانها يمثل أكثر من خمس سكان العالم ، بينما عدد سكان كندا لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من سكان العالم .

تجنيد مرشدات للقيام بإرشاد السيدات وتوعيتهن بطرق تحديد النسل ، وأيضًا فى توزيع الدولة وسائل تنظيم النسل على الراغبين بأسعار رمزية .

وبرغم عمل الدولة فى البلدان النامية كل مافى وسعها لتحقيق هدف سياسة تحديد النسل وكذلك برغم إنخفاض المعدل السنوى للزواج (الناشىء بسبب الظروف الإقتصادية الصعبة للغاية ، التى يعيشها الشباب فى تلك البلدان ، خاصة أولئك ؛ الذين يعيشون فى المدن) وإرتفاع المعدل السنوى للطلاق هناك (خاصة نتيجة لإنخفاض درجة التمسك بالمبادىء والأخلاق بصورة واضحة مع زيادة الشعور بالتوتر العصبى بسبب زيادة متاعب الحياة بدرجة مزعجة) وأيضًا برغم تزايد التوتر والقلق والخوف من المستقبل هناك ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى تأخر الإنجاب[1] ، فإننا نجد أن المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان فى العالم النامى لم ينخفض حتى الآن إنخفاضا يذكر ، أى أن سياسة تحديد النسل فى الدول النامية قد باءت بالفشل الذريع فى تحقيق الهدف منها .

٢- ضآلة القدرة على الإستثمار:

إن ضآلة القدرة على الإستثمار تعنى إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية ، قلة الإستثمارات الصافية السنوية، وقلة الإستثمارات الصافية السنوية فى القطاعات السلعية بالتالى.

٣- ضآلة القدرة على زيادة حجم العمالة المنتجة المحلية سنويا.

٤- الإنخفاض الهائل للإنتاجية القومية.

٥- تزايد الحاجة إلى المعونة الفنية والمعونة التجارية من العالم المتقدم والتعاون المالى والإستثمارى معه.

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن الآن هو : ما هى الأسباب المحددة لتلك الملامح للصورة الإقتصادية الحالية لدول العالم النامى ؟ وهذا السؤال هو ما سنحاول الآن الإجابة عليه .

(١) انظر مثلا : التوتر والقلق والخوف من عوامل تأخر الإنجاب ، تحقيق صحفى أجراه محمد جمال الدين مع د. حمدى بدراوى وآخرين ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢/١/١٩٩٨ ، ص ٣٤ .

ثانياً : الأسباب المحددة للملامح الرئيسية للصورة الإقتصادية الحالية

لاشك أن هناك تشابكًا بين ملامح الصورة الإقتصادية الحالية لدول العالم النامى ، أى أن كل من هذه الملامح يمثل سببًا لمعظم الملامح الأخرى . وسنحاول برغم ذلك أن نتكلم فيما يلى عن أسباب كل من تلك الملامح على حده .

١- أسباب إرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان :

تتمثل أسباب إرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان فى دول العالم النامى فيما يلى :

١-١ فشل سياسة تحديد النسل :

يرجع فشل سياسة تحديد النسل فى الدول النامية في الواقع إلى الأسباب التالية :

١-١-١ النظر لكثرة الأطفال على أنها ثروة وعزوة واستثمار :

فالناس فى أية دولة يعرفون نوعين من الثروة ، ثروة مادية وثروة بشرية ، ومن المناسب أن نذكر هنا فى هذا الصدد قول الله سبحانه وتعالى : ﴿**المال والبنون زينة الحياة الدنيا**﴾ وحيث أن الإنسان لديه عادة رغبة أكيدة فى أن يقتنى على الأقل أحد نوعى الثروة ، وحيث أن الغالبية العظمى من سكان دول العالم النامى لا يستطيعون إمتلاك الثروة المادية ، فهم يلجئون إلى إنجاب الكثير من الأطفال لتكون الثروة البشرية لديهم من الكبر بحيث تعوضهم عن عدم إمتلاكهم ثروة مادية ، فكثرة الأطفال تمثل لهم عزوة . وما يساعدهم على تحقيق ذلك هو أن الطريق إلى إقتناء ثروة بشرية سهل للغاية ولا يتطلب مشقة أو عناء (عكس الحال بالنسبة لطريق إقتناء ثروة مادية). وفى الوقت نفسه فإن هؤلاء الناس ينظرون للأطفال أيضًا على أنهم إستثمار ، أى على أنهم مورد رزق ، فالطفل هناك يستطيع أن يعمل فى الزراعة وهو فى سن السابعة وأن يعمل فى الورش وهو فى سن العاشرة .

١-١-٢ الواعز الدينى :

فهناك إعتقاد راسخ فى الأغلبية الساحقة من الدول النامية بأن الذى يتكفل بالأولاد هو

خالقهم ، فسبحانه وتعالى يتكفل برزق الجميع ، سواء الأولاد أو الذين ينجبوهم . ويرجع ذلك الإعتقاد الراسخ إلى تضمن الأديان السماوية ما يعنى ذلك ، بل ويؤكده . ونذكر هنا على سبيل المثال بعض الآيات ، التى جاءت فى القرآن الكريم ، فلقد قال العلى القدير فى إحدى آياته تلك ﴿**وما من دابة فى الأرض إلا وعلى الله رزقها**﴾ وقال الرزاق الكريم فى آية أخرى ﴿**نحن نرزقهم وإياكم**﴾ ، وفى آية ثالثة قال الوهاب ﴿**نحن نرزقكم وإياهم**﴾ ، وفى آية رابعة قال سبحانه وتعالى ﴿**وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء إن الله عليم حكيم**﴾ ، وفى آية خامسة قال العلى المعين ﴿**وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم**﴾[1] .

١-١-٣ الآثار الجانبية الخطيرة لوسائل منع الحمل :

فلقد أثبتت التجارب أن وسائل منع الحمل لها آثار جانبية خطيرة على صحة النساء اللواتى يستعملنها ، خاصة اللاتى يستعملنها لفترة طويلة . وينتشر حدوث تلك الأضرار بين النساء فى المجتمعات المختلفة وفى الواقع ليس فقط عن طريق النساء اللواتى يصبن بأضرار نتيجة إستخدامهن وسائل منع الحمل ، وإنما أيضًا عن طريق ما ينشر فى الصحف والمجلات العلمية والمجلات الأخرى ، سواء العالمية أو الإقليمية أو المحلية ، فى هذا الصدد . ونذكر هنا على سبيل المثال أن جريدة الأنباء الكويتية قد نشرت فى عددها الصادر يوم الأثنين ١٥/٥/١٩٨٩ ، نقلاً عن مجلة لانسيت العلمية البريطانية ، أن النسوة المتزوجات اللواتى يستخدمن حبوب منع الحمل لأكثر من أربع سنوات يتعرضن أكثر من غيرهن لمرض سرطان الثدى ، وذلك طبقًا للنتائج ، التى توصل إليها عدد من الباحثين ، فقد إكتشف هؤلاء أن المخاطر بالإصابة بمرض سرطان الثدى تزداد بنسبة ٤٠٪ بعد إستخدام حبوب منع الحمل لفترة أربع سنوات متتالية وبنسبة ٧٠٪ إذا أستخدمت لفترة ثمانى سنوات متتالية . وبطبيعة الحال فإن مضار إستخدام وسائل منع الحمل تجعل معظم النساء يتخوفون من إستخدامها .

---

(١) كما أمر سيدنا محمد ﷺ المسلمين بالعمل على أن تكون الأمة الإسلامية كبيرة إلى أقصى حد ، حيث قال : «تناكحوا تناسلوا فإنى مباهى بكم الأمم يوم القيامة» .

١-١-٤ الدعاية المكثفة غير الواعية فى مجال تحديد النسل :

إننا نرى أن الدعاية المكثفة بدرجة مبالغ فيها لأى شيء تعتبر فى حد ذاتها فى حقيقة الأمر دعاية غير واعية . فتكثيف الدعاية بتلك الدرجة لشيء ما خاصة - لعملية تحديد النسل - يجعل الإنسان يمل بسرعة تلك الدعاية ويجعله لا يعيرها إهتمامًا ، مما يبعده عن التأثر بها ، كما أنها فى الوقت نفسه تعطى له الإنطباع أن القائمين على تلك الدعاية على ثقة بأنه لن يقتنع بها بسهولة ، لأنهم يشعرون فى داخلهم أن هذا الشيء ، الذى يقومون بالدعاية له ليس صوابًا ، ومن ثم فإنه من الصعب الإقتناع به، لذا يكثفون من دعايتهم له بدرجة مبالغ فيها ، ظنًا منهم خطأ أن ذلك قد يؤدى إلى إقتناع الأفراد بما يدعون إليه . ولقد غاب عن هؤلاء أن من طبيعة البشر أنه إذا ألح عليهم بدرجة مبالغ فيها بعمل شيء ما ، فإنهم غالبًا ما يرفضون هذا الشيء ، حتى ولو كان هذا الشيء فى صالحهم بالفعل .

وفى نفس الوقت فإن معظم ما تحتويه تلك الدعاية ينم عن دعاية غير واعية لتحديد النسل ، وكمثال لذلك تذكر هنا إستخدام إعلان فى مصر يتضمن كلمتى «انظر حولك» كوسيلة للدعاية لتحديد النسل هناك . فلا شك أن الذين ينظرون لكثرة الأطفال على أنها ثروة وعزوة وإستثمار ، لن يفكروا فى حرمان أنفسهم من تلك المزايا لكثرة الأطفال (فى نظرهم) لمجرد أنهم ينظرون حولهم ويجدون أعدادًا كبيرة من البشر فى الأماكن المختلفة ، التى يذهبون إليها . بل إن هذا لابد وأن يجعلهم يزدادون إقتناعًا بعدم تحديد النسل ، ويزدادون بالتالى رغبة فى كثرة الإنجاب ، فكل واحد منهم يقول عندئذ لنفسه لست وحدى الذى يريد أن ينجب الكثير من الأولاد فكل الناس من حولى تنجب الكثير من الأولاد . كما أن الذين لا يقبلون على تحديد النسل لأسباب دينية أو / ولأسباب صحية (أى بسبب الآثار الجانبية الخطيرة لإستعمال وسائل منع الحمل) يزدادون إقتناعًا بعدم تحديد النسل ، عندما ينظرون حولهم ويجدون أعدادًا كبيرة من البشر فى الأماكن المختلفة ، التى يذهبون إليها حيث أنهم يشعرون عندئذ أنهم على حق فى عدم إقبالهم على تحديد النسل ، حيث أن أيضًا الآخرين لا يقومون بتحديد النسل ، فتلك الأعداد الكبيرة من الأفراد ، التى يجدونها فى الأماكن المختلفة ، تؤكد لهم ذلك . ولذلك كله فإننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن ذلك الإعلان المستخدم فى مصر فى إطار الدعاية لتحديد النسل لا يحقق الغرض منه ، بل وغالبًا له أثر عكس ذلك الأثر المهدف إليه منه .

١-١-٥ مساهمة دول أجنبية بجزء كبير فى تمويل سياسة تحديد النسل:

لاشك أن المساهمة المادية الكبيرة لدول أجنبية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ، المعروف نواياها غير الحميدة تجاه العالم النامى وشعوبه ، فى تمويل سياسة تحديد النسل ، تجعل تلك الشعوب تشك كثيراً فى الهدف الحقيقى من وراء تلك السياسة ، ومن ثم فإن تلك المساهمة تزيد من درجة عدم إقتناعهم بتلك السياسة وتزيد بالتالى من درجة عدم الإستجابة لها .

١-٢ زواج حوالى ثلث عدد الفتيات في سن السادسة عشرة أو أقل:

فالمعروف أن الجزء الأكبر من فتيات الريف بالعالم النامى ، أى ما يمثل حوالى ثلث فتياته، يتزوجن وهن فى سن السادسة عشرة أو أقل . وكما نعلم، فإنه كلما طالت فترة خصوبة المرأة التى تقضيها وهى متزوجة ، كلما زادت فرص الإنجاب وبالتالى مرات الإنجاب. كما أن فرص الإنجاب ومرات الإنجاب تزداد بدرجة أسرع بطبيعة الحال كلما زاد عدد السنوات التى تكون فيها الزوجة متمتعة بأقصى درجات الخصوبة ، والتى تبدأ عادة من سن الخامسة عشرة وتمتد حتى سن الخامسة والعشرين .

١-٣ النقص في التغذية:

يعانى جزء كبير من أبناء الدول النامية من النقص فى التغذية . ولقد أثبتت التجارب العملية أن هناك علاقة طردية بين النقص في التغذية ودرجة الخصوبة ، ومعنى ذلك أن معاناة جزء كبير من شعوب الدول النامية من النقص فى التغذية يؤدى إلي زيادة فرص ومرات الإنجاب هناك .

١-٤ الإرتفاع المطرد لمتوسط العمر:

فكما نعلم ، فإن متوسط العمر لأبناء دول العالم النامى فى إرتفاع مطرد .

٢- أسباب ضآلة القدرة على الإستثمار:

سنتكلم هنا بطبيعة الحال عن أسباب إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية وقلة

الإستثمارات الصافية السنوية عامة وقلة الإستثمارات الصافية السنوية فى القطاعات السلعية فى دول العالم النامى .

٢-١ أسباب إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية :

إن إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية يرجع إلى إنخفاض حجم المبالغ المتاحة سنويًا لأغراض الإستثمار ، سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية ، ومعنى ذلك أن أسباب إنخفاض حجم إجمالي الإستثمارات السنوية إنما يتمثل فى أسباب إنخفاض حجم تلك المبالغ، وهذه الأسباب هى :

٢-١-١ الدخول في مرحلة تحول أثر التعاون المالى من أثر إيجابى إلي أثر سلبى متزايد الحجم :

كما هو معروف ، فإن الأغلبية الساحقة من الدول النامية - إن لم يكن جميعها - دخلت بالفعل مرحلة تحول أثر التعاون المالى بينها وبين العالم المتقدم على كمية العملات الصعبة ، التى يمكنها تخصيصها سنويًا لإستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ عمليات الإحلال والتجديد اللازمة ولتنفيذ مشروعات محلية جديدة ، أى على حجم إجمالى الإستثمارات السنوية بها ، من أثر إيجابى إلى أثر سلبى مطرد .

٢-١-٢ الدخول فى مرحلة تحول أثر التعاون الإستثمارى من أثر إيجابى إلى أثر سلبى متزايد الحجم :

كما نعلم ، فإن أغلب الدول النامية دخلت بالفعل مرحلة تحول أثر التعاون الإستثمارى بينها وبين العالم المتقدم على كمية العملات الصعبة ، التى يمكنها تخصيصها سنويًا لإستيراد سلع إستثمارية لتنفيذ عمليات الإحلال والتجديد اللازمة ولتنفيذ مشروعات محلية جديدة ، أى على حجم إجمالى الإستثمارات السنوية بها ، من أثر إيجابى إلى أثر سلبى مطرد .

٢-١-٣ إنخفاض معدل الإدخار للأفراد :

يرجع إنخفاض معدل الإدخار للأفراد فى الدول النامية إلى إنخفاض متوسط الدخل

الحقيقى للفرد والإرتفاع الهائل للفرق السلبى بين معدل الفائدة الدائنة ونسبة التضخم هناك[1] .

٢-١-٤ حدوث الإكتناز خاصة فى شكل ذهب :

يقوم الكثير من الأغنياء بدول العالم النامى بالإكتناز خاصة فى شكل ذهب بهدف تجنب الضرر، الذى يحدث نتيجة للتدهور المستمر لقيمة العملة المحلية الناشىء عن التضخم الجامح السائد هناك .

٢-١-٥ تهريب كميات ضخمة من رؤوس الأموال سنويًا إلى الخارج[2] :

وفى الواقع أن أهم أسباب حدوث ذلك يتمثل فى عدم تمتع العالم النامى بالإستقرار السياسى والإقتصادى بدرجة كافية ، فكما سبق أن قلنا ، فإنه يسود فى الدول النامية تضخم جامح وتتدهور بالتالى قيم عملاتها المحلية مقابل العملات الأجنبية بسرعة .

٢-١-٦ تقديم دعم متزايد لأهم السلع الغذائية :

فكما هو معروف ، تقوم الدولة فى أى بلد نامى بدعم سنوى لأهم السلع الغذائية حتى تكون الطبقات الكادحة هناك قادرة دائمًا بدرجة مناسبة على شراء ما يلزمها من تلك السلع . وحيث أن هناك زيادة طبيعية سنوية كبيرة للسكان ، فإن الدولة هناك تضطر إلى أن تزيد سنويًا من دعمها لأهم السلع الغذائية بنسبة غير صغيرة .

(١) وفى الواقع أن معدلات التضخم السنوية فى الدول النامية نجدها فى ظل السياسة الإنتاجية والاقتصادية الحالية هناك دائمًا مرتفعة وذلك سواء فى حالة زيادة صادراتها للخارج أو في حالة عدم زيادة صادراتها. ففى الحالة الأولى ترتفع أسعار سلعها بسبب زيادة الطلب عليها من الخارج كما يزيد بالتالى أسعار سلعها الأخرى ، وفى الحالة الثانية يزيد الفرق السلبى بين قيمتى وارداتها وصادراتها مما يؤثر سلبيا على قيمة عملاتها المحلية فتزيد قيمة وارداتها مقومة بعملاتها المحلية فتزيد أسعارها وتزيد بالتالى أسعار السلع الأخرى بها .

(٢) وجدير بالذكر أنه يكاد يكون من المستحيل التغلب على مشكلة تهريب رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الخارج . فالتجارب السابقة فى هذه الدول تؤكد أن الإجراءات التى تتخذها حكوماتها - مهما كانت براعة وشدة هذه الإجراءات - للتغلب على هذه المشكلة تكاد لا تسفر عن أية نتائج ملموسة ، كما أنه يشك جدا فى إمكانية نجاح إجراءات تتخذ على الصعيد الدولى لتحقيق هذا الغرض .

Siche: J.-U. Meyer u.a, Die Zweite Entwicklungsdekade der Vereinten Nationen, Konzept und Kritik einer globalen Entwicklungsstrategie, Düsseldorf, 1971, S. 108.

٢-١-٧الإسراف في الإنفاق الإستهلاكى العام :

نذكر هنا على سبيل المثال قيام الجهات الحكومية المختلفة والقطاع العام فى دول العالم النامى بشراء عدد كبير نسبيا من السيارات الفاخرة سنويًا لتكون فى خدمة المسئولين هناك. ومن المعروف أن تلك السيارات باهظة الثمن، كما أن تكاليف تشغيلها وصيانتها وإصلاحها كبيرة .

٢-١-٨الإسراف فى إستهلاك مياه الشرب :

فالإحصاءات العالمية تدلنا على أن ما بين ٣٥٪ و ٤٠٪ من مياه الشرب فى دول العالم النامى تمثل فاقدا ، فى حين أن الفاقد فى مياه الشرب فى البلدان المتقدمة يتراوح ما بين ٧٪ و ١٠٪ فقط.

ولاشك أن تلك الزيادة الهائلة فى الفاقد فى مياه الشرب في الدول النامية تمثل زيادة هائلة فى تكاليف عملية تنقية المياه لتصبح صالحة للشرب يمكن تجنبها ، لو أن تلك الدول إستطاعت أن تخفض نسبة الفاقد فى مياه الشرب إلى الدرجة ، التى تصبح فيها مساوية أو على الأقل قريبة من نسبة الفاقد فى مياه الشرب فى البلدان المتقدمة .

٢-١-٩التزايد السريع فى قيمة الواردات من السلع الحربية :

تدلنا الإحصاءات المتاحة على أن قيمة واردات العالم النامى من السلع الحربية قد قفزت من ٧,٤ مليار دولار أمريكى عام ١٩٧٢ إلى نحو ٣٠ مليار دولار أمريكى عام ١٩٨٢ وإرتفعت بعد ذلك درجة تزايد تلك القيمة ، حيث بلغت فى عام ١٩٨٦ حوالى ١٥٠ مليار دولار أمريكى[١] .

ويرجع هذا التزايد السريع فى قيمة الواردات من السلع الحربية إلى تسابق دول العالم النامى فى الحصول على الأحدث من الأسلحة والآلات والمعدات المنتجة لها[٢] وكذلك إلى

(١) انظر : صلاح الدين حافظ ، حزام الديمقراطية وحصار الفقر ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٧/٧/٢٢ ، ص ٧ .

(٢) يلاحظ أن الأموال ، التى تنفق بغرض إنتاج سلع حربية ، لا تمثل إستثمارًا ، وإنما عنصرًا من عناصر الإستهلاك المحلى :

Siehe: O. Schörry, Investitionsstatistik, in: Handwörterbuch der Sozialwissenschaften, Göttingen 1965, S. 348.

الإرتفاع المستمر لأسعار تلك السلع الحربية ، نتيجة للتطور السريع لتكنولوجيا السلع الحربية ولبيعها لتلك الدول بأسعار تجارية وبأعلى نسبة أرباح ، برغم الظروف الإقتصادية القاسية ، التى تعيشها تلك الدول .

وجدير بالذكر أن قيمة واردات العالم النامى من السلع الحربية بلغت فى عام ١٩٨٧ - طبقًا لتقرير البنك الدولى للتعمير والتنمية لعام ١٩٨٨ = ما يقرب من ٥ ٪ من قيمة إجمالى الإنتاج القومى[١] ، كما أنه يعتمد فى الحصول على تلك الواردات أيضًا علي القروض العسكرية من الخارج ، ومن المعروف أن معدلات فائدة تلك القروض عالية للغاية ، فهى تتراوح عادة ما بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ . وبطبيعة الحال فإن ذلك يزيد من الأثر السلبى لهذا النوع من الإنفاق على كمية العملات الأجنبية ، التى يمكن للدول بالعالم النامى تخصيصها سنوياً لعمليات الإستثمار بها .

٢-١-١٠ التزايد السريع فى قيمة الواردات من السلع الإستهلاكية المدنية والسلع الوسيطة والبرامج التليفزيونية :

من الملاحظ أن هناك تزايدا سريعًا فى قيمة واردات العالم النامى خاصة من السلع الغذائية (سواء من المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية والطيور والبيض والأسماك) ، والأدوية ، السلع الإستهلاكية المعمرة وقطع الغيار اللازمة لها ، وأيضا من السلع الوسيطة وكذلك من البرامج التليفزيونية الترفيهية وغيرها من البرامج التليفزيونية .

هذا ويرجع التزايد السريع فى قيمة واردات العالم النامى من السلع الغذائية وغيرها من السلع الإستهلاكية خاصة إلى العوامل التالية :

أ - إرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان ، وكذلك البطء الشديد للغاية فى توسيع

(١) يذكر أن نسبة النفقات العسكرية إلى إجمالى الدخل القومى تكون عادة أصغر فى الدولة النامية ذات الدخل القومى الإجمالى الأكبر عنها فى الدولة النامية ذات الدخل القومى الإجمالى الأصغر . وكمثال لذلك نذكر هنا أنه بينما بلغت نسبة النفقات العسكرية فى الهند إلى دخلها القومى الإجمالى فى عام ١٩٨٦ - والذى وصل إلى حوالى ١٢ مليار دولار آنذاك - حوالى ٥ ٪ ، نجد أن نسبة النفقات العسكرية فى باكستان إلى دخلها القومى الإجمالى فى نفس العام - والذى وصل إلى حوالى ٣ مليار دولار أمريكى آنذاك - قد بلغت ٨ ٪ .
انظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٧/٤/٢٢ ، ص ٤ .

الرقعة الزراعية بسبب حدوث تجريف وتبوير وتصحر أجزاء من الأراضى الزراعية والإرتفاع النسبى لتكاليف إستصلاح الأراضى[1] ، وكذلك لزيادة حدة المنافسة ، التى تواجهها السلع المنتجة محليا من السلع المنتجة فى البلدان المتقدمة ، خاصة بسبب التطور السريع لمنتجات تلك البلدان وزيادة تكثيف الدعاية لها فى داخل الدول النامية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ، خاصة المقروءة والمرئية منها .

ب- إستمرار عملية سوء توزيع الدخل[2] - أى زيادة عدد الأغنياء بدرجة كبيرة نسبيًا مع زيادة الأغنياء غنى بدرجة عالية على حساب الجماهير العريضة - نتيجة لمعدلات التضخم العالية جدًا فى الدول النامية . لذا نجد أن هناك زيادة كبيرة سنوية في الواردات خاصة من السلع المعمرة . وعلى سبيل المثال نذكر هنا أن هناك زيادة كبيرة سنوية فى عدد التليفزيونات الملونة والفيديو المستوردة وكذلك فى عدد السيارات الفاخرة المستوردة - سواء الحديثة أو غير الحديثة - مثل السيارات المرسيدس ، السيارات BMW ، السيارات الكاديلاك ، وغيرها فى معظم دول العالم النامى ، كما أن هناك زيادة هائلة سنوية فى عدد السيارات الأخرى ، التى تستوردها تلك الدول من الخارج لدرجة أن أصبح هناك تزايد هائل مطرد فى عدد الأسر ، التى تمتلك أكثر من سيارة ، بل وأحيانًا يصل عدد سيارات الأسرة الواحدة من تلك الأسر إلى أربع سيارات أو أكثر ، ويفعل ذلك كله تقليدًا ومحاكاة لمواطنى الدول المتقدمة .

جـ- إرتفاع أسعار تلك الواردات سنويًا ، وكذلك حدوث ذلك الإرتفاع بنسبة عالية جدًا لعدد من تلك الواردات فى بعض السنوات ، كما حدث بالنسبة لأسعار الواردات من القمح خاصة فى عام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وكذلك فى عام ٢٠٠٣ .

د - إصرار المسئولين فى أغلب الأحوال على زيادة كميات الواردات من السلع المعبأة على حساب السائب منها ، برغم أن الفرق بين سعر الطن من السلعة المعبأة أكبر بكثير من

(١) جدير بالذكر أن الجزء من الأراضى الصالحة للزراعة بالعالم ، الذى يزرع بالفعل يصل إلى ٤٤٪ منها، بينما نجد أنه لا يزرع فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية سوى أقل من ٢٠٪ من الأراضى الصالحة للزراعة بها .

انظر: مصطفى طيبة، القنبلة السكانية بين الحقيقة والخيال، جريدة الأخبار، القاهرة ١٩٨٥/٩/٢٤، ص٨ .

(٢) انظر على سبيل المثال : الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد بشكل صارخ ، تقرير لمجلة نيوزويك الأمريكية من القاهرة ، أعيد نشرة بجريدة الشعب، القاهرة ١٩٩٦/٥/١٧ ، ص ٥ .

سعر الطن من السائب منهـا ، فقد يصل هذا الفرق إلى ٢٠٪ أو أكثر من ثمن السلعة المعبأة ، وبرغم وجود شركات متخصصة فى التعبئة فى الداخل[١] .

هـ- الزيادة المطردة فى تكاليف النقل والتأمين[٢] .

أما أسباب التزايد السريع فى قيمة واردات العـالم النامى من السلع الوسيطة فتتمثل فيما يلى :

أ - تنفيذ عملية التنمية الإقتصادية .

ب- الزيادة المطردة فى أسعار تلك الواردات .

جـ- الزيادة المطردة فى تكاليف النقل والتأمين .

٢-١-١١ إستخدام مبالغ طائلة سنويا فى إستيراد المخدرات :

مما يدعـو للأسف حقـاً أن عددًا من مواطـنى الدول النامية عديمى الضـمير والأخلاق يستخدمـون كميات كبيرة من العمـلات الصعبة سنويًا فى إستيراد المخـدرات لتحقيق مكاسب فلكية لهم غير عابئين بالضرر ، الذى يحدث للإقتصاد القومى نتيجة لذلك .

---

(١) انظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ١٩٨٨/٤/٢٩ ، ص ١٥ .

(٢) فالدول النامـية لا تنقل عادة إلا جـزء ضئيلاً من وارداتهـا من الخارج بواسطة سفنهـا وطائراتها ، وذلك بسبب صغـر حجم أساطيلها الـتجارية ، ومعنى ذلك أنه يتم نقل الجـزء الأعظم من وارداتها عن طريق الأساطيل التجـارية التابعة لشركات الشحن بالدول المتـقدمة ، والتى تفرض أسعار النقل وفـئات التأمين كما يحلو لها ، حيث أنها فى مركز المحتكر .
ونذكر هنا على سبيل المثال أن مصر صاحبة الماضى العريق لم تنقل من تجارتها الخارجية بواسطة أسطولها التجارى عـام ١٩٨٢ إلا فقط ما يشكل ٦٪ منها ، حيث أن هذا الأسطـول لم يزد قوامه آنذاك عن ٧٥ سفينة وتبلغ طاقتها حوالى ٥٢٢ ألف طن . أى أنه فى الوقت الذى بلغ فـيه حجم تجارة مصر الخارجية أكثر من ٢٥ مليون طن (أى عام ١٩٨٢) ، فإن السـفن المصرية لم تنقل سوى مليون ونصف مليون طن فقط . وجديـر بالذكر أن مصر دفعـت عام ١٩٨٥ إلى شركات الملاحة بالـدول المتقدمة أكثـر من مليار دولار أمريكى كتكاليف النقل لمعظم تجارتها الخارجية . ويمثل هذا المبلغ فى الواقع أكثر من ٥٪ من قيمة دخلها القومى الإجمالى آنذاك .
انظر : تحقيق صحفى مع الدكتور يونس عمر مـستشار النقل البحرى وشئون الموانىء ، جريدة الأهرام، القاهرة ، ١٩٨٦/٦/١٦، ص٣ ، وأيضًا جريدة أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٨٦/٥/٢٤ ، ص ٨ .

٢-١-١٢ إرتفاع قيمة غرامات التأخير المدفوعة سنويًا للسفن الأجنبية :

تعانى البلدان النامية من قلة الموانىء البحرية ، كما تعانى فى نفس الوقت من عدم تطوير العمل بالموانىء الموجودة بها ، بما يتمشى مع التطور العالمى فى تكنولوجيا النقل البحرى ، برغم الزيادة المستمرة في حجم تجارتها الخارجية ، كل ذلك يؤدى إلى تكدس الموانىء هناك بالبضائع وتأخر عمليات الشحن والتفريغ للسفن بتلك الموانىء ، مما يتسبب عنه أن يكون لزامًا على تلك البلدان دفع غرامات التأخير لتلك السفن ، وهذه الغرامات تكلفها الكثير من العملات الأجنبية . وعلى سبيل المثال نذكر هنا أن متوسط قيمة غرامات التأخير «اليومية» ، التى دفعت للسفن ، التى وصلت ميناء بورسعيد بجمهورية مصر العربية وحده خلال عام ١٩٨٦ قد بلغ نحو عشر آلاف دولار أمريكى[١] . كما بلغ متوسط قيمة غرامات التأخير «اليومية» ، التى دفعتها مصر للسفن عام ١٩٨٧ حوالى خمسين ألف دولار أمريكى[٢] .

٢-١-١٣ المرتبات الخيالية لأعضاء السفارات والقنصليات والمراكز الثقافية للدول النامية بالخارج :

فكما هو معروف، فإن مرتبات أعضاء السفارات والقنصليات والمراكز الثقافية للدول النامية بالخارج تعتبر مرتبات خيالية .

٢-١-١٤ إنفاق مبالغ كبيرة سنويًا على المبعوثين للخارج بغرض الدراسة والتدريب :

فكما سبق أن ذكرنا ، فإن الدول النامية تنفق مبالغ كبيرة سنويًا على المبعوثين من أبنائها للخارج بغرض الدراسة والتدريب .

٢-١-١٥ إنخفاض قيمة الصادرات المنظورة (برغم المعونتين التجارية والفنية المقدمتين من العالم المتقدم) :

تعانى الدول النامية من ضآلة حصيلتها من الصادرات المنظورة ، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

---

(١) انظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٧/٩/٢٨ ، ص١ .

(٢) انظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨/٣/١١ ، ص ٨ .

أ - صغر حجم الفائض للتصدير لبعض السلع الزراعية ، وعدم وجود فائض للتصدير لعدد آخر من السلع الزراعية - كما هو الحال بالنسبة للأرز المصرى - نتيجة للزيادة المطردة فى الإستهلاك المحلى من تلك السلع .

ب- تراخى الطلب العالمى على المواد الخام ، التى تنتجها الدول النامية[1] [2] .

جـ - تدهور أسعار المواد الخام - التى لم يعقد بشأنها إتفاقيات دولية بغرض تثبيت أسعارها - بسبب تراخى الطلب العالمى عليها وكذلك قدرة البلدان المتقدمة إلى حد كبير للغاية على التحكم فى تلك الأسعار نتيجة للتزايد المطرد لحاجة الدول النامية إلى عملائها .

---

(١) ولقد أشار إلى ذلك تقرير البنك الدولى للتعمير والتنمية الذى صدر فى منتصف شهر سبتمبر عام ١٩٨٧، انظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٨/٩/١٩٨٧، ص ٤ .

(٢) وإن أهم أسباب تراخى الطلب العالمى على المواد الخام ، التى تنتجها الدول النامية ، تتمثل فيما يلى:

١- تحول البلدان المتقدمة عن أساليب الإنتاج الصناعى ، التى تستهلك كميات كبيرة من المواد الخام . فلقد أسفر التقدم العلمى والتكنولوجى فى العمليات الإنتاجية لكثير من السلع عن نتائج كان من شأنها تقليل نصيب الوحدة المنتجة من المواد الخام المستخدمة .

٢- استخدام مواد أولية صناعية "Synthetic" كبديل لمواد خام تنتجها الدول النامية وبالتالى إستغناء بعض الصناعات عن مواد خام طبيعية تنتجها تلك الدول ، فمثلاً فى صناعة الإتصالات كان النحاس يستخدم فى صناعة الكابلات المستخدمة تحت الأرض أو عبر البحار ، ولكن صناعة الإتصالات الحديثة إستبدلت النحاس بالأنسجة الضوئية والزجاجية فى عمل الكابلات نظرا للمزايا، التى تتيحها تلك الأنسجة من وفر فى المواد الخام والطاقة ، فبينما لا تحتاج عملية إنتاج ١٠٠ طن من كابلات الأنسجة الزجاجية لأكثر من ٥ ٪ من الطاقة، التى تلزم لإنتاج طن واحد من أسلاك النحاس ، فإن كل ١٠٠ رطل من كابلات الأنسجة الزجاجية تعادل فى كفاءتها ما يؤديه طن كامل من كابلات النحاس . ولعل هذا يفسر أزمة زامبيا حاليًا ، حيث أنها إحدى الدول ، التى يمثل النحاس سلعة أساسية فى صادراتها ، ويمثل بالتالى عنصرًا أساسيًا فى حصيلتها من العملات الصعبة . (انظر : عادل البندارى ، دور مصر لإنجاح مؤتمر الأنكتاد ، جريدة الأهرام ، ١٠/٧/١٩٨٧ ، ص٧) .

٣- التقدم الهائل ، الذى حدث فى إنتاج المواد الأولية فى الدول المتقدمة ، مما أدى إلى إنخفاض درجة إعتماد تلك الدول على البلدان النامية فى الحصول على عدد من هذه المواد بصورة كبيرة أو هائلة .

٤- وجود حواجز جمركية عالية تصطدم بها صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة (بإستثناء الصادرات ، التى تدخل فى إطار المعونة التجارية ، التى تقدمها المجموعة الأخيرة من الدول إلى المجموعة الأولى من الدول) .

٥- إنخفاض مرونة الطلب بالنسبة للسعر . فكما هو معروف فإن الطلب علي المواد الخام بالنسبة للسعر غير مرن .

٦- إنخفاض معدل التنمية الإقتصادية فى الدول المتقدمة فى السنوات الأخيرة .

د - تدهور أسعار سلع الطاقة التقليدية خاصة بسبب تحقيق زيادة فى العرض أسرع من الزيادة فى الطلب العالمى عليها نتيجة تحول البلدان المتقدمة عن أساليب الإنتاج الصناعى، التى تستهلك كميات كبيرة من سلع الطاقة التقليدية، ومثال ذلك التحول إلى إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء - أى إستخدام الطاقة النووية بدلاً من البترول لتوليد طاقة كهربائية - وإستبدال النحاس بالأنسجة الضوئية والزجاجية في صناعة الكابلات كما سبق أن ذكرنا .

هـ- قيام دول العالم النامى فى أغلب الأحوال بتصدير المواد الخام ، التى تنتجها ، دون إدخال عمليات صناعية عليها، برغم أن إدخال عمليات صناعية يضاعف من قيمتها عدة مرات، كما هو معروف .

و- تدهور أسعار العملات العالمية المقيم بها أسعار عدد من السلع، التى تصدرها الدول النامية، مثل الدولار الأمريكى ، مقابل العملات العالمية الأخرى ، مثل المارك الألمانى والفرنك السويسرى وغيرها ، مما يؤدى إلى تدهور قيمة صادرات هذه الدول من تلك السلع محسوبة مثلاً بالمارك الألمانى أو الفرنك السويسرى بنفس النسبة ، التى يتدهور بها سعر العملة العالمية المقيم بها أسعار تلك السلع مقابل العملات العالمية الأخرى[1] .

ز - عدم قدرة المنتجات الصناعية لدول العالم النامى على منافسة المنتجات الصناعية للدول المتقدمة فى الأسواق العالمية . فكما نعلم ، فإن القدرة التنافسية للمنتجات فى الأسواق العالمية تتوقف على مستوى جودتها وأذواقها ، درجة الإهتمام بتغليفها ومظهرها ، نسبة الوحدات المعابة منها ، درجة سرعة تطورها وتطور تغليفها ومظهرها ، مستوى أسعارها (والذى يتوقف إلى حد كبير على تكلفتها) ، ومستوى الدعاية والإعلان لها فى تلك الأسواق . وبينما نجد أن منتجات الدول المتقدمة عالية الجودة والأذواق ومغلفة تغليفًا رائعًا ومظهرها جذاب ونسبة الوحدات المعابة منها ضئيلة للغاية ، وأن هذه المنتجات ومظهرها تتطور بسرعة مناسبة ، فإننا نجد أن منتجات الدول النامية - برغم المعونة الفنية، التى تحصل عليها تلك الدول من العالم المتقدم فى مجال التعليم ونقل التكنولوجيا - منخفضة أو على الأكثر متوسطة الجودة والأذواق ومغلفة عادة تغليفا يجعل مظهرها يعطى للمرء إنطباعًا بأنها منتجات رديئة وبرغم كل ذلك فإن تكلفة تلك

(١) وجدير بالذكر أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك) قد دعت فى شهر يونيه عام ١٩٨٨ إلى عدم تحديد أسعار بترولها بالدولار ، حيث أنه قد إنخفضت قيمته مقابل العملات الأجنبية الأخرى بنسبة ٣٥٪ فى السنوات الثلاثة السابقة لشهر يونيه عام ١٩٨٨ .

المنتجات مرتفعة نسبيًا ، مما يتسبب عنه إرتفاع نسبي لأسعارها ، كما أن هذه المنتجات تتضمن عادة نسبة كبيرة من الوحدات المعابة، وفى نفس الوقت فإنها تتطور هى ومظهرها عادة بدرجة أبطأ بكثير جدًا من تطور منتجات الدول المتقدمة وتطور مظهرها[1]

(١) ويرجع ذلك كله أساسًا إلى العوامل التالية :

أ - إستخدام تكنولوجيا متقادمة فى عملية الإنتاج سواء نتيجة لشراء سلع إستثمارية جديدة متقادمة أو شراء آلات ومصانع مستعملة من الخارج . فالدول النامية تستخدم التكنولوجيا الأقل تطورًا ، أى آلات تمثل قيمتها أقل نفقات إستثمارية ممكنة ومكثفة العمالة نسبيًا ، وذلك بسبب النقص فى رؤوس أموالها ووفرة عنصر العمل بها وسهولة إستيعاب أبنائها لتلك التكنولوجيا .

وإن تفضيل الدول النامية إستخدام التكنولوجيا الأقل تطورًا ، أى المتقادمة ، لم يؤد فقط إلى إنخفاض جودة وأذواق منتجاتها والبطء فى تطور تلك المنتجات ، وإنما يؤدى أيضًا إلى عدم التمتع بالأثر السلبى لإستخدام سلع إستثمارية متطورة على تكلفة الإنتاج وبالتالى على تطور الأسعار (حيث أن هذه السلع الإستثمارية توفر فى إستخدام المواد الخام وترفع مستوى الإنتاجية وتقلل من نسبة الوحدات المعابة) .

ب- تأجيل عمليات الإحلال والتجديد في المصانع القائمة لعدة سنوات ، أى أن الآلات والمعدات تستمر فى عملية الإنتاج عدة سنوات أخرى بعد إنتهاء عمرها الإفتراضى .

وكما هو معروف ، فإنه كلما زاد عدد سنوات إستخدام السلع الرأسمالية خاصة بعد إنتهاء عمرها الإفتراضى ، كلما قلت كفاءتها بدرجة كبيرة ، وإنخفضت بالتالى درجة جودة المنتج وزادت درجة تقادمة وزادت نسبة وحداته المعابة وبعدت مواصفاته الفنية عن المواصفات القياسية العالمية ، وكلما زادت كمية المواد الخام اللازمة لإنتاج نفس الحجم من المنتج ، وزادت تكاليف الصيانة ، وكلما إنخفض مستوى إنتاجيتها وكلما إرتفع بالتالى سعر المنتج .

جـ- حدوث تضخم بمعدلات مرتفعة . فالتجارب تدلنا على أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وكل من درجة جودة السلع وحجمها . ويرجع ذلك فى الواقع إلى أنه كلما زاد معدل التضخم فى سنة ما ، كلما زاد معدل التضخم المتوقع فى السنة التالية . وكلما زاد معدل التضخم المتوقع ، كلما زادت درجة تهافت المواطنين على شراء السلع ، أى كلما كانوا على إستعداد أكبر بقبول كل ما يعرض من السلع (لأنه كلما تأخروا فى إقتناء سلعة ما ، كلما زاد المبلغ ، الذى يكون عليهم أن يدفعوه للحصول عليها ، إذن بدرجة كبيرة) ، وذلك غالبًا ما يغرى المنتجين بخفض درجة جودة السلع، التى ينتجونها - فيستخدمون مواد خام أو / وسلع نصف مصنوعة أقل جودة من تلك ، التي كانوا يستخدمونها فى عملية الإنتاج - وكذلك بتصغير حجم السلع والتقليل من درجة الإهتمام بتغليفها ومظهرها ، وذلك رغبة منهم فى التوفير في التكاليف ، برغم رفعهم لأسعار منتجاتهم بمعدل كبير .

د - صغر حجم الصناعات ، وبالتالى عدم تمتعها بوفورات الإنتاج الكبير العديدة عكس الحال فى الدول المتقدمة (وسنتكلم عن هذه الوفورات عند كلامنا عن أسباب الإنخفاض الهائل للإنتاجية القومية فى دول العالم النامى) .

هـ - وجود طاقات إنتاجية عاطلة فى العديد من المؤسسات الصناعية بالدول النامية ، مما يؤدى إلى إرتفاع نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة ، وبالتالى إلى أرتفاع تكلفة الوحدة المنتجة .

وبالإضافة إلى كل ذلك فإن كـثيراً ما تتعرض المنتجات ، الـتى تصدرها البلدان النامية، للتلف أثناء عمليات الشحن والتفريغ نتيجة لعدم تعـبئتها بعناية كافية . وفى الوقت نفسه نجد أن منتـجى الدول النامية ، الذين يقومـون بالإعلان عن منتجاتهم والدعـاية لها فى الأسواق العالمية ، لا يمثلـون إلا نسبة ضئيلة للغاية من عدد المنتـجين بتلك الدول ، كما أن هؤلاء لا يقومون بذلك إلا فى حدود ضيقة جداً . وبطبيعة الحال فإن ذلك يرجع فى المقام الأول إلى الارتفاع الـهائل لتكلفة الدعاية والإعلان فـى تلك الأسواق ، سواء عن طريق وسائل الإعلام المرئية أو المسموعة أو المقروءة .

وفـى نفس الوقت نجد أن الدول المـتقدمة تفـرض ضرائب جمـركية مرتفـعة - أو على الأقل مرتفـعة نسـبيًا - على وارداتهـا خاصـّة من السلع المصنعة ونصف المصنعـة من البلدان النامـية[1] (وتـلك الرسـوم الجمـركـية تزداد تصـاعـدا ، كلما زادت درجـة تصنيع السلعـة المستوردة[2]) فضلاً عن القيود الكمية ، مثل حصص الإستيراد ، التى تفرضها الدول المتقدمة

(١) ومع ذلك فإنه يمكن لمنـتجات البلدان النامـية في الواقع أن تباع لمواطنى الدول المتـقدمة بأسـعار أقل من مثيلتها المنتجة فى هذه الدول ، غير أن الفـرق فى الأسعار يكون غالبًا أقل بكثير عن الفرق بين ما يكون هؤلاء المواطنون مستعدين لدفـعه لإقتناء سلعة على مستوى عال من الجودة والذوق ومـغلفة تغليفًا رائعًا ومظهرها جذاب وبين مـا يكونون مستعدين لدفـعه لإقتناء نفس السلعة ولكن على مسـتوى منخفض أو متوسط من الجودة والذوق ومـغلفة تغليفًا يجعل مظهرها غير لائق ، خـاصة وأن هؤلاء يعطون - طبقًا لتجاربنا الخاصة - أهمية قصوى لعوامل الجودة والذوق والمظهر عند شرائهم سلعة ما .

(٢) فبينما نجـد أن مثلا الولايات المتحدة الأمريكيـة واليابان لا تفرضان أية رسوم جمـركية على الواردات من القطن الخام ، نجد أن الأولى تفرض عـلى وارداتها من الغزل رسوما جمركـية تتراوح ما بين ٥ ٪ و٢٩ ٪ من القيمة ، وتفـرض اليابان عليها رسوما جمركـية تتراوح ما بين ٥ ٪ و ١٥ ٪ من القيمة . أما واردات هاتين الدولتين من المنسوجات من بلدان العالم النامى ، فـتفرض عليها رسوم جمركيـة بنسبة تتراوح ما بين ٣٣ ٪ و ٢٥ ٪ من القيمة .

Siehe: Autorenkollektiv, Problem der Industrialisierung in den Entwicklungsländern, Institut für Weltwirtschaft und internationale Bezie hungen der Akademie der Wissenschaften der UDSSR, Verlag "Mysl", Moskau 1971, Übersetzung der Hochschule für ökonomie, Berlin.

على تلك الواردات[1] [2] (وذلك بإستثناء الواردات ، التى تدخل فى إطار المعونة التجارية المقدمة من العالم المتقدم بطبيعة الحال) .

(١) وجدير بالذكر أن الإتجاهات الحمائية للدول المتقدمة قد زادت بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٧ ، خاصة بسبب أنها تعانى منذ منتصف السبعينيات من بطء فى عملية التنمية الإقتصادية وإرتفاع في معدل البطالة بها .
وفيما يلى أمثلة للإجراءات الحمائية ، التى إتخذتها دول العالم المتقدم منذ ذلك العام :
أولاً : بالنسبة للقيود الكمية :
بالرغم إن إتفاقية الترتيبات الخاصة بتعدد الألياف تدعو لحصص بالنسبة للمنسوجات والملابس الجاهزة لا تقل فى أية سنة عنها فى السنة السابقة لها فإن هناك دولا أوروبية خفضت بعض تلك الحصص فى عام ١٩٧٧ إلىى ما يقل كثيراً عن الحصص المقررة لعام ١٩٧٦ . كما انه برغم أن تلك الإتفاقية تدعو فى نفس الوقت إلى زيادة الحصص من تلك السلع سنويًا بنسبة تبلغ حوالى ٦ ٪ أو ما يزيد عن ذلك قليلاً لم تستطع أحكام تلك الإتفاقية منذ عام ١٩٧٧ منع فرض قيود أكثر على صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة وخاصة من جانب دول أوروبية . فقد حددت نسبة الزيادة السنوية فى معظم الحصص الجديدة لتلك الدول منذ عام ١٩٧٨ ما بين ٠,٤ ٪ و ٠,٥ ٪ فقط ، وذلك بعد حدوث الإنخفاض فيها إنخفاضًا كبيراً فى عام ١٩٧٧ عما كانت عليه عام ١٩٧٦ كما سبق أن قلنا .
وفى نفس الوقت فإن الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، النرويج ، السويد ، وأستراليا قد قامت هى الأخرى بفرض حصص جديدة أقل من الحصص السابقة للحد من صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة إليها .
ولقد قامت فرنسا وإنجلترا وكذلك الولايات المتحدة وكندا وأستراليا بفرض حصص جديدة - بموجب ما أطلق عليه إسم «إتفاقيات التسويق المنسقة» - تحد من صادرات البلدان النامية من الأحذية .
ثانياً : بالنسبة للمعونات الحكومية للصناعة المحلية :
تتخذ هذه المعونات أشكالا مختلفة فمنها على شكل دعم مباشر ومنها على شكل دعم غير مباشرة مثل الضرائب التفضيلية ، والتى تمثل تخفيضات فى تكاليف الإنتاج والمبيعات . ولقد حصلت صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية فى إنجلترا بموجب «خطة الدعم البريطانى للعمالة المؤقتة» على إعانات تمثل نسبة تتراوح ما بين ٥ ٪ و ١٠ ٪ من جملة تكاليف الإنتاج كما زادت المعونة الحكومية ، التى تقدم لغيرها من الصناعات البريطانية عما كانت عليه فى عام ١٩٧٨ . وتقدم كذلك فرنسا معونات حكومية إلى عدد من صناعاتها منها صناعة لب الورق والورق وصناعة الساعات وصناعة الصلب .
ولقد قامت الحكومات فى كل من بلجيكا وإيطاليا وهولندا والسويد وغيرها بتملك الشركات المفلسة فى بعض الصناعات مثل صناعة الصلب والنسيج وتمويلها من الموارد العامة ، مما ترتب عليه آثار حمائية فى تلك الصناعات .
انظر: روبرت مكنمارا ، (رئيس البنك الدولى الأسبق) ، كلمة ألقاها أمام مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية ، مانيلا بالفلبين ، مايو ١٩٧٩ ، ص ٩ - ١٢ .

(٢) جدير بالذكر أن إسرائيل - وهى تمثل المنافس الكبير للدول العربية والأفريقية فى أسواقها المحلية وأسواق العالم الأخرى ، كما هو معروف - تقوم بدعم منتجاتها وبالذات فى المجال الصناعى بما يعادل ٤٠ ٪ من قيمة الناتج الصناعى لديها .
انظر : الـ «تى شيرت» والسبنطلون على قائمة الحرب الجديدة ، إسرائيل تحاول إلتهام الأسواق العربية لتحسين إقتصادها المشوه ، تحقيق صحفى أجراه طلعت إسماعيل مع د. أحمد على دغيم وآخرين ، جريدة العربى ، القاهرة ٢٩/٨/١٩٩٤ ، ص ٣ .

٢-١-١٦ إنخفاض قيمة الصادرات غير المنظورة لقطاع السياحة :

يرجع إنخفاض قيمة صادرات قطاع السياحة فى دول العالم النامى ، خاصة إلى العوامل التالية :

أ - القصور فى الدعاية والإعلان عن المعالم والمزايا السياحية بها فى البلدان المتقدمة . (فلا شك أنه كلما زاد تعريف مواطنى هذه البلدان بالمعالم والمزايا السياحية فى الدول النامية ، كلما زاد تشوق هؤلاء إلى التمتع بتلك المعالم والمزايا السياحية ، فتزداد بالتالى رغبتهم فى قضاء أجازاتهم السنوية - أو على الأقل جزء منها - فى المناطق السياحية بتلك الدول) .

ب- عدم توافر الخدمات السياحية الهامة ، مثل المكاتب السياحية ، الفنادق خاصة فنادق الدرجة المتوسطة ، والتسهيلات اللازمة كالخرائط التوضيحية ، بصورة كافية .

جـ - عدم الإهتمام بالمناطق السياحية من ناحية التجميل والنظافة ، وكذلك عدم الإهتمام بالطرق المؤدية إلى الأماكن السياحية وعدم إنتظام وسائل المواصلات لنقل المسافرين ، بالإضافة إلى عدم تجهيز الكثير منها بالمقاعد المريحة وأجهزة التكييف . وجدير بالذكر أن السائحين ، خاصة أولئك الذين ينتمون للدول المتقدمة ، يعطون لحالة الطرق ووسائل المواصلات وزنا كبيرا عند إختيارهم الدولة ، التى يسافرون إليها بغرض السياحة .

د - عدم قيام البوليس السياحى فى كثير من الأحيان بتقديم التسهيلات اللازمة للسائحين بدرجة كافية ، وكذلك عدم قيامه بمراقبة الأماكن السياحية مراقبة دقيقة ، مما قد يضر بعدد من السائحين بسبب تعرضهم لعمليات إحتيال من ذوى النفوس الضعيفة ، الذين لا يهتمون بمصلحة وطنهم ولا يهمهم بالتالى ما تكون عليه سمعته فى الخارج .

هـ - عدم وجود فرص تسلية راقية فى الليل بدرجة مناسبة ، مما يجعل السائحين يملون بسرعة البلد النامى ، الذى يزورونه ، فلا يستطيعون البقاء فيه أكثر من بضعة أيام .

٢-١-١٧ إنخفاض قيمة الصادرات غير المنظورة لقطاع النقل :

يرجع إنخفاض قيمة الصادرات غير المنظورة لقطاع النقل بالدول النامية خاصة إلى صغر حجم الأساطيل التجارية - سواد البحرية أو الجوية - بتلك الدول .

٢-١-١٨ البطالة المقنعة بدواوين الحكومة والقطاع العام :

كما تدلنا الإحصاءات العالمية ، فإن ما بين ٣٠٪ و ٥٠٪ من المعينين فى دواوين الحكومة والقطاع العام فى الدول النامية يمثلون عمالة زائدة أى بطالة مقنعة . ومعنى ذلك أن هذا الجزء الكبير من هؤلاء المعينين يحصلون على أجور ومرتبات دون أن يضيفوا إلى الإنتاج القومى الإجمالى شيئًا . وتبلغ هذه الأجور والمرتبات عادة نسبة تتراوح ما بين ٢,٥٪ و ٤٪ من الدخل القومى الإجمالى السنوى[١] . أى أن هناك مبالغ كبيرة تذهب سنويًا هباء ، وكان يمكن بطبيعة الحال إستخدامها في تدعيم الإستثمار ، لو أنها لم تدفع كأجور ومرتبات لأناس لا ينتجون شيئًا . ومعنى ذلك أن البطالة المقنعة تقلل من قدرة الدولة على الإستثمار . ولاشك أن إنخفاض قدرة الدولة الإستثمارية يزيد من حجم البطالة المقنعة وهكذا دواليك. فهكذا هى طبيعة الأشياء وإحدى حقائق الحياة أن الفشل (أو النجاح) إنما يحمل فى طياته عوامل تغذيه وتقوية .

٢-١-١٩ إنخفاض فوائض التأمينات الإجتماعية السنوية :

تمثل فوائض التأمينات الإجتماعية السنوية الفرق بين مجموع إشتراكات التأمينات الإجتماعية السنوية وجملة المعاشات والتعويضات والمكافآت ، الى تقدم سنويًا من صناديق التأمينات الإجتماعية .

وتشكل فوائض التأمينات الإجتماعية السنوية فى الدول النامية أهم عناصر المدخرات العامة هناك . كما أنها تمثل فى الوقت نفسه جزء هامًا من المدخرات المحلية هناك ، حيث أنها تتراوح ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من هذه المدخرات ، ذلك برغم إنخفاض تلك الفوائض .

وحيث أن تلك الفوائض تستخدم عادة فى إقامة مشروعات إستثمارية ، فإن إنخفاضها يمثل أحد أسباب إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية فى الدول النامية .

---

(١) انظر على سبيل المثال : د. إبراهيم دسوقى أباظة ، تعيين العاطلين ، جريدة الوفد ، القاهرة ، ١٩٨٥/٦/٦ ، ص ٤ .

٢-١-٢٠ التأخر فى إستخدام القروض المتاحة :

برغم أن البلدان النامية تعقد إتفاقيات قروض بالقيم، التى ترى أنها فى أشد الحاجة إليها لتمويل مشروعاتها ، فإننا نجد أن هناك تباطؤا فى إستخدام القروض المتاحة لها . ذلك برغم أن التأخير فى إستخدام القروض المتاحة يكلف الدولة ، كما سبق أن قلنا ، تكاليف باهظة تتمثل فى دفع عمولة إرتباط لمدة طويلة عن المبالغ غير المستخدمة وكذلك فى الخسارة ، التى تتحملها نتيجة للتدهور المطرد للقيمة الحقيقية للأجزاء غير المستخدمة من القروض المتاحة بسبب الإرتفاع المطرد فى الأسعار العالمية للسلع الإستثمارية ، كما أن التأخر فى إستخدام القروض المتاحة يؤدى بالإضافة إلى كل ذلك أيضًا إلى دفع أقساط سنوية أو نصف سنوية قبل أن تدر المشروعات ، التى تمول بهذه القروض ، عائدًا .

ولا شك أن التأخر فى إستخدام القروض المتاحة يعد فى حد ذاته سببًا من أسباب إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية فى البلدان النامية ، وفى الوقت نفسه فإن تحمل الدول التكاليف الباهظة نتيجة للتأخر فى إستخدام القروض المتاحة يمثل هو الآخر أحد أسباب إنخفاض حجم تلك الإستثمارات هناك .

٢-٢ أسباب قلة الإستثمارات الصافية السنوية عامة :

تتمثل أسباب قلة الإستثمارات الصافية السنوية عامة فى دول العالم النامى فيما يلى :

٢-٢-١ إنخفاض حجم الموارد المخصصة سنويا لتنفيذ عمليات الإستثمار :

فكما بينا سابقًا ، فإن الدول النامية تعانى من إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية .

٢-٢-٢ الإضطرار إلى تنفيذ الكثير من عمليات الإحلال والتجديد سنويًا :

تضطر الدول النامية حاليا إلى تنفيذ عمليات الإحلال والتجديد فى كثير من المصانع القائمة وكذلك فى كثير من مشروعات البنية الأساسية القائمة سنويًا . وذلك نتيجة لإهمال القيام بعمليات الإحلال والتجديد اللازمة فى السنوات السابقة .

٢-٢-٣ الإرتفاع المطرد فى أسعار السلع الإستثمارية :

فالإرتفاع المطرد فى أسعار السلع الإستثمارية لابد وأن يؤدي إلى أرتفاع مطرد فى تكلفة عمليات الإحلال والتجديد اللازمة لكل مصنع من المصانع المتهالكة ولكل مشروع من مشروعات البنية الأساسية المتهالكة .

٢-٣ أسباب قلة الإستثمارات الصافية السنوية فى القطاعات السلعية :

تتمثل أسباب قلة الإستثمارات الصافية السنوية فى القطاعات السلعية فى البلدان النامية فيما يلى :

٢-٣-١ إنخفاض حجم الموارد المخصصة سنويا لتنفيذ المشروعات الجديدة :

كما بينا سابقا ، فإن البلدان النامية تعانى من إنخفاض حجم الإستثمارات الصافية السنوية .

٢-٣-٢ الإضطرار إلى إقامة العديد من مشروعات البنية الأساسية والمدن الجديدة :

تضطر البلدان النامية حاليا إلى إقامة العديد من مشروعات البنية الأساسية سنويا خاصة بسبب العملية الإنمائية ، وكذلك إلى إقامة عدد من المدن الجديدة سنويا للتقليل من التزاحم السكانى فى المدن القديمة بدرجة مناسبة .

٢-٣-٣ التزايد السريع نسبيا فى حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع الخدمات الإنتاجية :

فالملاحظ أن حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى الدول النامية يزداد بسرعة نسبيًا فى قطاعات الخدمات الإنتاجية ، خاصة قطاع التجارة[1] .

---

(١) ويرجع إتجاه الكثير من رجال الأعمال فى دول العالم النامى إلى الإستثمار فى قطاع التجارة فى الواقع إلى الأسباب التالية :

أ - أن مخاطر الإستثمار فى قطاع التجارة منخفضة نسبياً .

ب- أن المشروع التجارى يدر دخلاً بعد فترة الإنشاء مباشرة ، وهى فترة قصيرة .

جـ- إرتفاع معدل الأرباح السنوية فى قطاع التجارة ، فهو يصل عادة إلى أكثر من ٨٠٪ .

obeikandl.com

٢-٣-٤ التزايد السريع نسبيا فى حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع الخدمات الإجتماعية :

ففى الواقع أن هناك تزايد سريعاً نسبياً فى حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع الخدمات الإجتماعية، أى التعليم والرعاية الصحية، وذلك بسبب إرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان والإرتفاع المطرد فى أسعار السلع اللازمة لتنفيذ مشروعات هذا القطاع .

٢-٣-٥ النفقات السنوية الباهظة لعمليات ترميم الآثار :

كما هو معروف ، فإن الدول النامية تنفق مبالغ باهظة سنويا على عمليات ترميم الآثار بها للحفاظ عليها . وذلك بسبب الإرتفاع الهائل لثمن الأجهزة والمعامل والمواد الخام اللازمة لتلك العمليات والإرتفاع الفلكى لأجور ومرتبات العمالة الأجنبية المتخصصة المستعان بها فى تلك العمليات .

٣- أسباب ضآلة القدرة على زيادة حجم العمالة المنتجة المحلية سنويًا :

ترجع ضآلة قدرة الدول النامية على زيادة حجم العمالة المنتجة المحلية سنويًا إلى الأسباب التالية :

٣-١ قلة الإستثمارات الصافية السنوية :

فكما رأينا سابقًا ، فإن الدول النامية تعانى من قلة الإستثمارات الصافية الستوية .

٣-٢ تنفيذ عمليات الإحلال والتجديد بآلات ومعدات متطورة :

فالآلات والمعدات المتطورة هى آلات ومعدات ذات تكنولوجيا مكثفة لرأس المال وموفرة للعمالة بدرجة أكبر من تكنولوجيا الآلات والمعدات ، التى تستبعد من عملية الإنتاج نتيجة لتهالكها ، حيث أن تلك الأنواع من هذه الآلات والمعدات المتهالكة يكون قد توقف إنتاجها فى الدول المتقدمة عندئذ (فعمليات الإحلال والتجديد فى البلدان النامية تنفذ غالبا بعد فترة طويلة جدًا ، أى بعد مرور عدد كبير من السنوات بعد إنتهاء العمر الإفتراضى للآلات والمعدات ، كما سبق أن قلنا ، بسبب قلة الموارد المالية هناك) .

٣-٣ عدم إستغلال الطاقة الإنتاجية إستغلالاً كاملاً :

فى الواقع أنه يوجد فى الدول النامية فى معظم المجالات وسواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص جزء من الطاقة غير مستغل[١] ، وإن هذا الجزء فى تزايد مستمر .

وما يدعو للدهشة حقا أن يحدث ذلك ، برغم قلة الإستثمارات الصافية السنوية هناك والتى يتحقق جزء منها عن طريق اللجوء إلى الإفتراض من الخارج ، مما يسبب تحمل أعباء مالية وسياسية قاسية .

٣-٤ توقف عملية إنشاء عدد من المشروعات كل فترة زمنية :

من الغريب أننا نجد فى معظم البلدان النامية - إن لم يكن فيها جميعًا - توقف عملية إنشاء عدد من المشروعات فى كل فترة من الوقت إما لعدة سنوات أو نهائيًا بعد أن يكون قد أنفق عليها الكثير من الأموال ، سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية . ويرجع ذلك خاصة إلى تغير الوزراء . فهناك وزراء جدد يوقفون عملية إنشاء عدة مشروعات (منها أيضاً مشروعات تكون عملية إنشائها قد إقتربت من الإنتهاء) يكون قد بدأها وزراء سابقون لهم . ومن هؤلاء الوزراء من يفعلون ذلك لأنهم غير مقتنعين بجدوى تلك المشروعات - سواء أكان عدم الإقتناع هذا نتيجة لأسباب موضوعية أو أسباب نفسية كأن يكون بينهم وبين الوزراء السابقين لهم عداء سابق يجعلهم يرون دائمًا أن قرارات أولئك الوزراء غير سليمة ، ومن ثم يأمرون بعدم إستكمال تنفيذ مالم يكن قد أستكمل تنفيذه من المشروعات التى بدىء فى تنفيذها طبقًا لقرارات أولئك الوزراء - ومن الوزراء الجدد من يفعلون ذلك لأنهم يرون أنه من الأفضل أن يستفاد بالأموال المخصصة أصلاً لإستكمال تلك المشروعات فى إنشاء مشروعات أخرى تكون - من وجهة نظرهم - أهم بكثير من تلك المشروعات ، ومنهم من يفعلون ذلك لأن إتمام إنشاء تلك المشروعات يمثل مزيه للوزراء السابقن ، حيث أنها عندئذ تضاف إلى أعمالهم ، لذلك يتظاهر أولئك الوزراء الجدد بأنهم غير مقتنعين بجدوى تلك المشروعات ويأمرون بوقف عملية إنشائها ، وبذلك يحققون هدفين فى آن واحد (أو كما يقول المثل العربى يضربون عصفورين بحجر واحد) ، حيث أنه يمكنهم بذلك تخفيض عدد المشروعات،

(١) بطبيعة الحال أن نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة فى القطاع العام إلى طاقته الإنتاجية عادة أكبر بكثير من نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة فى القطاع الخاص إلى طاقته الإنتاجية .

التى تضاف إلى أعمال الوزراء السابقين ، وفى الوقت نفسه زيادة عدد المشروعات ، التى يقومون بإنشائها وتضاف بالتالى إلى أعمالهم ، وذلك عن طريق إستخدام أيضًا تلك الأموال، التى كانت ستنفق على إتمام عملية إنشاء تلك المشروعات التى يأمرون بوقف تنفيذها بجانب ما يخصص لوزاراتهم من أموال أخرى بغرض الإستثمار فى إقامة المشروعات المختلفة ، والعجيب أن ذلك كله يحدث ببساطة ، برغم أنه بطبيعة الحال ضد مصلحة الوطن ، والتى يجب أن تعلو فوق مصلحة أى شخص أو أية مجموعة من الأشخاص ، مهما كان هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص . فتوقف عملية إنشاء عدد من المشروعات كل فترة زمنية معينة معناه بالطبع أن هناك رؤوس أموال كثيرة تنفق هباء وتهدر ، وكان من المفروض أن تساهم فى زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالى فى زيادة حجم العمالة المنتجة والإنتاج القومى .

٣-٥ الإستعانة بأعداد متزايدة من المتخصصين والعمال الأجانب :

فكما هو معروف ، فإنه يستعان فى الدول النامية بأعداد متزايدة من المتخصصين والعمال الأجانب فى إطار المعونة الفنية وفى إطار التعاون المالى والإستثمارى بين العالم المتقدم وهذه الدول .

ومن الطبيعى أن تؤدى ضآلة قدرة الدول النامية على زيادة العمالة المنتجة المحلية بها سنويًا مع إرتفاع المعدل السنوى لنمو القوى العاملة فى تلك الدول ، أى من السيل العرم المتزايد من الداخلين في سوق العمل - نتيجة لإرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان بها - إلى تفاقم سريع لمشكلة البطالة بنوعيها (الصريحة والمقنعة) هناك . ولا شك أن البطالة معناها وجود جزء من الثروة البشرية مهدر لا يستغل ولا يستفاد به . وتمثل البطالة فى الواقع أخطر أنواع الثروات المهدرة ، حيث أنه لابد لهذا الجزء من البشر البالغين ، الذين لا يضيفون شيئًا إيجابيًا للمجتمع ، أن يحصلوا على جزء من الدخل القومى بطريقة أو بأخرى ليعيشون به .

٤ - أسباب الإنخفاض الهائل للإنتاجية القومية :

كما سبق أن قلنا ، فإن الإنتاجية القومية فى دول العالم النامى متواضعة للغاية بالمقارنة بالإنتاجية القومية فى الدول المتقدمة . ويمثل ذلك أحد الأسباب الهامة لبطء عملية التنمية

الإقتصادية بالدول النامية ومعاناة شعوبها من أزمة إقتصادية تتفاقم حدتها مع الوقت . ويرجع الإنخفاض الهائل للإنتاجية القومية فى الدول النامية - برغم المعونات الفنية المقدمة لها من العالم المتقدم - فى الواقع إلى الأسباب التالية :

٤-١ إنخفاض مستوى التعليم بدرجة هائلة :

مما لا شك فيه أن لدى البلدان النامية علماء وكفاءات فى عدد من التخصصات لا يقل مستواهم عن مستوى العلماء والكفاءات فى نفس التخصصات بالدول المتقدمة . غير أن نسبة عدد العلماء والكفاءات في المجالات المختلفة بتلك البلدان إلى عدد سكانها هى فى الواقع نسبة ضئيلة للغاية بالمقارنة بنسبة عدد العلماء والكفاءات بالعالم المتقدم إلى عدد السكان به . كما أن نسبة الحاصلين على التعليم فى كل مرحلة من مراحله المختلفة - خاصة فى المرحلة المتوسطة وفوق المتوسطة والعليا - فى البلدان النامية إلى عدد سكانها تعتبر نسبة ضئيلة جدًا مقارنة بنسبة الحاصلين على التعليم فى كل مرحلة من مراحله المختلفة بالعالم المتقدم إلى عدد السكان هناك . وفى الوقت نفسه فإن نسبة الأمية فى تلك البلدان أكبر بدرجة فلكية عن نسبة الأمية فى الدول المتقدمة . لذلك كله يعتبر مستوى التعليم فى دول العالم النامى منخفضًا بدرجة هائلة .

وفى الواقع أن مستوى التعليم فى الدول النامية يعتبر منخفضًا بدرجة هائلة ليس فقط طبقا لهذا المعيار (والذى يستخدمه العديد من الإقتصاديين العالميين مثل البروفسير الألمانىف هوزاك وغيره فى قياس مستوى التعليم فى دولة ما[1]) وإنما أيضًا طبقًا لمعيار آخر ونقصد به مستوى المواد التعليمية ودرجة إستيعاب الأفراد لها ، فكما هو معروف ، فإن مستوى المواد التعليمية فى البلدان النامية يعتبر منخفضًا جدًا بالمقارنة بمستوى المواد التعليمية فى الدول المتقدمة، كما أن درجة إستيعاب التلاميذ والطلبة بتلك البلدان لها منخفضة جدًا هى الأخرى.

وهناك أسباب عديدة لإنخفاض مستوى التعليم فى دول العالم النامى بدرجة هائلة، أهمها ما يلى :

(1) Siehe: W. Hosak, Der Einfluss der Grösse der Entwicklungsländer auf einige wichtige Determinanten ihres wirtschaftlichen Wachstums, (Diss.), a. a. o., S. 74f.

٤-١-١ قلة الإنفاق على التعليم :

ولبيان مدى قلة الإنفاق على التعليم في الدول النامية ، نعقد هنا على سبيل المثال مقارنة بين ما أنفقته مصر ودولة متقدمة مثل بريطانيا على التعليم فى عام ١٩٨٢ . وإن إختيارنا للملكة المتحدة هنا فى هذه المقارنة ، إنما يرجع إلى أن عدد السكان بتلك الدولة المتقدمة كان يماثل آنذاك عدد السكان بمصر تقريبًا .

تقول الإحصاءات المتاحة أن المملكة المتحدة أنفقت على التعليم فى عام ١٩٨٢ مبلغ ١٤,٣ مليار جنيه إسترلينى (وهذا يمثل ٦٪ من إجمالى الدخل القومى هناك وقتئذ) ، بينما نجد أن ما أنفقته مصر على التعلم فى نفس العام قد بلغ ٠,٦٤٪ مليار جنيه مصرى ، أى ما يعادل ٠,٤٠ مليار جنيه إسترلينى فقط فى ذلك الوقت (وهذا يمثل ٣٪ فقط من إجمالى الدخل القومى هناك آنذاك)[١] . ويعنى ذلك أن بريطانيا أنفقت على التعليم فى عام ١٩٨٢ حوالى ٣٦ أمثال ما أنفقته مصر على التعليم فى نفس العام ، أى أن ما أنفقته مصر على قطاع التعليم يمثل حوالى ٢,٨٪ فقط من قيمة ما أنفقته بريطانيا على ذلك القطاع فى نفس العام ، برغم أن بكل منهما نفس العدد من السكان تقريبًا، كما سبق أن ذكرنا . وبطبيعة الحال أن ذلك يرجع إلى الفرق الفلكى بين حجم الإستثمارات السنوية فى قطاع التعليم فى كل من المملكة المتحدة ومصر وكذلك الفرق الفلكى بين عدد المعينين فى هذا القطاع فى كل من هاتين الدولتين وأيضًا بين مستويات مرتباتهم .

وجدير بالذكر أن ضآلة قدرة البلدان النامية على الإنفاق على التعليم من الموارد المحلية لا يعتبر السبب الوحيد لقلة إنفاقها على هذا القطاع . فبجانب هذا السبب يوجد سبب آخر لذلك، ونعنى به إهمال عدد من المسئولين فى قطاع التعليم بتلك البلدان فى إستغلال الفرص، التى تقدم لها من الخارج لزيادة إنفاقها على التعليم[٢] .

(١) انظر : د. لويس عوض ، ما يفعله الإنجليز ، جريدة الأهرام ، ١٩٨٦/٨/٣٠ ، ص ١٥ .

(٢) ونذكر هنا على سبيل المثال ما نشرته جريدة الأهرام - الصادرة يوم ١٩٨٧/١١/١٦ على لسان الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم في مصر وقتئذ من أن وكالة التنمية الدولية الأمريكية قد خصصت مبلغ ٩ ملايين دولار ليكون تحت تصرف مصر - فى إطار التعاون الفنى بينهما - للإستفادة بها من عمليات تطوير التعليم فيها ، والذى كانت ستفقده لو لم تكتشف وزارة التعليم فى عام ١٩٨٧ أنها على وشك أن تفقده إن لم يستخدم قريبًا ، حيث أن المبالغ ، التى تخصصها تلك الوكالة لتكون تحت تصرف دولة ما ولم تستغلها تلك الدولة فى الغرض المخصصة له خلال فترة معينة يلغى حق تلك الدولة فى إستخدامها ، (لذا تقرر إستخدام ذلك المبلغ فى إنشاء أول مركز فى مصر فى يناير عام ١٩٨٨ يتخصص فى تطوير المناهج الدراسية والمواد التعليمية بصفة مستمرة) .

٤-١-٢ ضآلة القيمة الحقيقية لمرتبات المدرسين والأساتذة :

من المعروف أن المدرسين والأساتذة فى الدول النامية يحصلون على مرتبات أقل - وغالبًا بكثير - من مرتبات الذين يعملون بنفس مؤهلاتهم وبنفس الأقدمية فى قطاعات أخرى هناك، ذلك برغم أن مرتبات هؤلاء تعتبر بحقٍ صغيرة. ومعنى ذلك أن مرتبات المدرسين والأساتذة، وبالتالى قيمتها الحقيقية تعد ضئيلة ولا تتناسب إطلاقًا مع الواجب الملقى على عاتقهم، والذى يتمثل فى تخريج دفعات تستطيع أن تساهم مساهمة فعالة فى تطوير وطنهم إقتصاديًا وإجتماعيًا .

ولاشك أن ضآلة القيمة الحقيقية لمرتبات المدرسين والأساتذة تفقدهم الرغبة فى إعطاء التلاميذ فى المدارس والطلبة فى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة كل ما يمكنهم إعطائه من علم وخبرة - مهما كانوا على مستوى عال من الخلق وذوى ضمائر حية يقظة - خاصة وأن تحقيق ذلك يكلفهم بذل طاقة كبيرة وفائقة لا يستطيعون تعويضها بسبب ضآلة القيمة الحقيقية لمرتباتهم ، مما يعنى أن تحقيق ذلك لابد وأن يكون على حساب صحتهم ، أى أننا نجد أن المدرسين والأساتذة ليس لديهم الرغبة فى تحقيق ذلك - فى ظل مرتباتهم الحالية - خوفًا على صحتهم ، وهى أغلى ما يملكه الإنسان .

وفى الوقت نفسه فإن ضآلة القيمة الحقيقية لمرتبات هؤلاء تجعل المشكلات - خاصة المشكلات العائلية - تحاصرهم من كل مكان ، مما يؤثر سلبيًا على نفسيتهم ، وبالتالى أيضًا على قدرتهم على تأدية رسالتهم السامية فى الحياة .

٤-١-٣ القصور فى المقررات التعليمية :

يرجع القصور فى المقررات التعليمية بدول العالم النامى إلى البطء الشديد للغاية فى عملية تطويرها .

٤-١-٤ تكدس التلاميذ والطلبة فى المدارس والمعاهد والكليات :

فكما هو معروف ، فإن عدد المؤسسات التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة تزداد في البلدان النامية ببطء شديد نسبيًا ، بينما الأعداد الجديدة ، التى تلتحق بها سنويًا تتزايد بسرعة كنتيجة طبيعية لإرتفاع المعدل السنوى لزيادة السكان بها . لذا نجد أن هناك تكدسًا متزايدًا فى

تلك المؤسسات التعليمية . وكمثال لذلك نذكر هنا أن عدد تلاميذ الفصل الواحد فى المدارس بمصر - بإستثناء المدارس الخاصة - يتراوح ما بين ٩٠ و ١١٠ تلميذاً أو تلميذة ، كما أن عدد الذين يحضرون فى المدرج الواحد فى المحاضرة الواحدة يصل فى أغلب الأحوال إلى أكثر من ألف طالب وطالبة .

ولا شك أن التكدس فى المؤسسات التعليمية فى الدول النامية له أثره السلبى الخطير على مستوى إستيعاب التلاميذ والطلبة لما يدرس لهم ، مما يزيد من رداءة مستوى التعليم هناك .

٤-٢ إنخفاض مستوى الصحة بدرجة كبيرة :

إن مستوى الصحة فى دول العالم النامى يعتبر فى الواقع منخفضاً بدرجة كبيرة بالمقارنة بمستوى الصحة في البلدان المتقدمة . ويرجع هذا الإنخفاض الكبير لمستوى الصحة هناك إلى الأسباب التالية :

٤-٢-١ رداءة الخدمة العلاجية نتيجة تكدس المترددين علي المؤسسات العلاجية المختلفة :

فعدد المؤسسات العلاجية المختلفة فى الدول النامية ترتفع ببطء شديد نسبيًا ، بينما يزداد عدد المترددين عليها للعلاج بسرعة ، وذلك ليس فقط نتيجة لإرتفاع المعدل السنوى لزيادة السكان بها ، وإنما أيضًا نتيجة لتزايد نسبة الإصابة بالكثير من الأمراض مثل الفشل الكلوى وتصلب الشرايين والذبحة الصدرية وغيرها من الأمراض . لذلك نجد أن هناك تكدسًا متزايداً من المرضى فى المؤسسات العلاجية فى تلك الدول، مما يؤدى إلى رداءة الخدمة العلاجية بها ، ونتيجة لذلك تقل فرص إستعادة هؤلاء لصحتهم كاملة .

٤-٢-٢ بطء إنتقال التقدم الطبى من العالم المتقدم :

كما هو معروف ، فإن التقدم الطبى ينتقل من العالم المتقدم إلى الدول النامية ببطء .

٤-٢-٣ عدم توافر عدد من الأدوية بكميات كافية :

فلا شك أن عدم توافر عدد من الأدوية بكميات كافية فى كثير من الأوقات يؤدى إلى

التأخير فى عـلاج الكثير من بعض الأمراض وبالتالى إلى تفـاقم تلك الأمراض ، مما يصعب من تحقيق الشفاء الكامل منها .

٤-٢-٤ النقص المطرد فى التغذية خاصة البروتين الحيوانى :

تعانى الجماهيـر العريضة فى دول العالم النامى بنقص مطرد فى التغـذية خاصة البروتين الحيـوانى (اللحوم والألبـان ومنتجاتهـا والبيض والأسمـاك) ، حيث أنهم يزدادون فـقراً مع الوقت بسبب الإنخـفاض المطرد فى دخولهم الحقيـقية الناجم عن إرتفاع الأسـعار هناك بمعدل أكبر وبكثير عن المعدل السنوى لإرتفاع الأجور والمرتبات .

وكمثال للنقص في البروتين الحيوانى فى تلك الدول ، نذكر هنا أن متوسط نصيب الفرد فى مصر من اللحوم يبلغ ١٣ جـرامًا يوميًا ، بينما نجده يصل فى بلد متـقدم مثل بريطانيا إلى ٥٠ جرامًـا يوميًـا ، أى حوالى أربعـة أمثـال متـوسط نصيب الفـرد بمصر من هذا البـروتين الحيوانى، كما أن متوسط نصيب الفرد فى مصر من الألبان ومنتجاتها يبلغ حوالى ١٠٠ جرامًا يوميًا ، بينما نجد أن متوسط نصيـب الفرد فى العالم المتقدم من تلك المواد البروتينية يصل إلى حوالى ٦١٠ جرامًا يوميًا، أى أكثر من ستة أمثال نصيب الفرد بمصر منها .

وبطبيعة الحال أن النقص فى التغذية يـؤدى إلى ضعف الجسم وبالتالى إلى إضعاف قدرته على مقاومة الجراثيم ، مما يجعله أكثر تعرضًا للإصابة بالأمراض ، هذا بالإضافة إلى ما يؤدى إليه النقص فى التغذية من الإصابة بأمراض تعرف بأمراض النقص فى التغذية .

٤-٢-٥ التكدس فى المسكن :

يعـانى معظم سكان البـلدان الناميـة من ظاهرة التكدس فى المسكن . ومن المعـروف أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من مساحة المسكن ومستوى صحته .

٤-٢-٦ سوء الظروف الصحية في معظم أماكن العمل :

فى الواقع أن فى معظم أماكن العـمل فى الدول النامية ظروف صحية غـير مناسبة ، أى أن الحماية والأمن الصناعى للعاملين هناك غير متوفرين بدرجة كافية .

٤-٢-٧ تلوث البيئة بصورة واضحة ومتزايدة :

يرجع تلوث البيئة فى دول العالم النامى بصورة واضحة ومتزايدة خاصة إلى حدوث العديد من الإنفجارات فى مواسير الصرف الصحى بين وقت وآخر فى مناطق مختلفة (بسبب الضغط المتزايد على مرفق الصرف الصحى. الذى تجاوز معظمه العمر الإفتراضى له منذ العديد من السنوات مع إهمال أعمال الصيانة اللازمة له فى نفس الوقت ، ولا شك أن الضغط المتزايد على هذا المرفق ناتج عن القصور فى إنشاء مدن جديدة) وكذلك إلي عوادم السيارات المتزايدة نتيجة إستمرار إستخدام وسائل مواصلات ونقل (سواء سيارات ملاكى أو سيارات بوليس أو سيارات جيش أو سيارات نقل أو تاكسيات أو أوتوبيسات أو موتوسيكلات) بعد إنتهاء عمرها الإفتراضى لعدة سنوات أخرى ، حيث أن وسائل المواصلات والنقل تلك يكون لها عوادم كثيفة ، وتزداد درجة كثافتها عند الوقوف فى إشارات المرور ، والذى قد يطول في كثير من تلك الإشارات إلى عدة دقائق بسبب إزدحام المرور . فمعظم سائقى وسائل المواصلات والنقل تلك لا يوقفون الموتور عند الوقوف فى الإشارات خاصة خوفًا أن لا يمكنهم تشغيله بسهولة عند السماح لهم بالسير وذلك بسبب حالته غير الجيدة .

٤-٢-٨ الإهمال فى عملية تنقية مياه الشرب فى كثير من الأحيان :

يحدث الإهمال في عملية تنقية مياه الشرب فى الدول النامية خاصة بقصد التوفير فى تكاليفها دون الأخذ فى الإعتبار ما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من إصابة أعداد كبيرة من الأفراد بأمراض خطيرة وما يتسبب عن ذلك من نفقات للعلاج وإستيراد للأدوية اللازمة وإنخفاض إنتاجية العاملين منهم نتيجة للآلام ، التى يقاسون منها بسبب تلك الأمراض ، بل وأيضًا تعطيلهم عن العملية الإنتاجية فترات من الوقت (وكذلك معاناة التلاميذ والطلبة ، الذين يصابون بتلك الأمراض ، مما يقلل قدرتهم على المذاكرة والإستيعاب بل وتعطيلهم عن العملية التعليمية فترات من الوقت) . ومعنى ذلك أن الإهمال فى عملية تنقية مياه الشرب بقصد التوفير فى تكاليفها يعد خطأ فاحشًا ليس فقط لأنه يعتبر عملاً مهدرًا لأبسط حقوق الإنسان المعاصر فى الحصول على مياه شرب نقية خالية تمامًا من الجراثيم ، وإنما أيضًا لأنه يكلف الدولة أضعاف أضعاف ما توفره فى تكاليف تنقية المياه .

٤-٣ سوء الظروف الإجتماعية :

فى الواقع أن هناك الكثير من الظروف الإجتماعية السيئة فى الدول النامية، أهمها ما يلى :

٤-٣-١ عدم إنسياب المرور وازدحام المواصلات بدرجة شديدة :

فالحالة السيئة للطرق وكثرة ما بها من مطبات فى الدول النامية تؤدى إلى عدم إنسياب المرور هناك ، وإن عدم إنسياب المرور والحالة السيئة للطرق المسببة له وكذلك سوء الحالة الفنية لمعظم وسائل المواصلات والنقل تؤدى جميعًا إلى حدوث خلل فى عدد من تلك الوسائل يوميًا وبالتالى إلى توقفها فى الطريق وتعطيل جزء من الطريق بعض الوقت والإضطرار إلى شراء قطع الغيار اللازمة لإصلاحها وضياع الوقت الكثير فى ذلك وفى إصلاحها لدى الميكانيكى . ولا شك أن كل ذلك يزيد من التكلفة المادية والزمنية والنفسية والعصبية ، التى يتحملها أصحاب وسائل النقل والمواصلات وسائقيها بدرجة غير صغيرة .

وبطبيعة الحال فإن تعطيل أجزاء من الكثير من الطرق بعض الوقت يوميًا بسبب حدوث خلل بوسائل المواصلات والنقل وتوقفها فى الطريق ، إنما يزيد من درجة عدم إنسياب المرور، ويزيد بالتالى عدد وسائل النقل والمواصلات ، التى تتعطل في الطريق وهكذا دواليك .

وإن عدم إنسياب المرور بهذه الصورة يؤدى عادة إلى إضطرار وسائل النقل والمواصلات إلى قطع المسافات فى فترة زمنية تعادل أكثر من ضعف الفترة الزمنية اللازمة لقطعها فى حالة إنسياب المرور . أى أن وسائل النقل والمواصلات لا تستطيع إلا أن تقطع يوميًا مسافات تمثل أقل من نصف المسافات ، التى يمكن أن تقطعها فى حالة إنسياب المرور ، مما يعنى إنخفاض عدد الأدوار اليومية ، التى تقوم بها وسائل النقل والمواصلات إلى أقل من نصف عدد الأدوار، التى تستطيع أن تقوم بها فى حالة إنسياب المرور . ومن الطبيعى أن ينجم عن ذلك وكذلك أيضًا عن كثرة حاجة وسائل النقل والمواصلات للإصلاح خاصة بسبب الحالة السيئة للطرق والمرور آثار إيجابية على حجم تكاليف عملية نقل السلع والأفراد وبالتالى آثار سلبية على الإنتاجية القومية ، حيث أن هناك علاقة عكسية بين حجم التكاليف ومستوى الإنتاجية .

وفى الوقت نفسه فإنه يتسبب عن هذا الإنخفاض الهائل لعدد الأدوار اليومية ، التى تقوم بها وسائل المواصلات ، وعن قلة هذه الوسائل نسبيًا إنتظار الركاب أوقاتاً طويلة قد تصل إلى

ثلاثة أرباع ساعة أو أكثر على محطات الأوتوبيس والترام والمترو وإزدحام وسائل المواصلات بدرجة شديدة أى بصورة لا تليق على الإطلاق بالركاب كآدميين ، وتستمر معاناتهم من هذا الإزدحام فترة غير قصيرة من الوقت - نتيجة إضطرار وسائل المواصلات إلى قطع المسافات فى فترة زمنية تعادل أكثر من ضعف الفترة الزمنية اللازمة لقطعها في حالة إنسياب المرور - مما يفقدهم الشعور بآدميتهم . كما أن هذا الإزدحام يعطى الفرصة لذوى النفوس الضعيفة والوضيعة لإرتكاب الجرائم .

ونتيجة لكل تلك الظروف السيئة ، فإننا نجد أن الأغلبية الساحقة من العاملين يذهبون إلى أعمالهم متأخرين ومرهقين وبحالة نفسية وعصبية رديئة لدرجة أنهم يكونوا قابلين للإثارة لأتفه الأسباب. ولابد وأن ينعكس ذلك على العلاقات بين الزملاء فى العمل وعلى طريقة التعامل مع جمهور المتعاملين معهم ، مما يؤدى إلى تفشى سوء الحالة النفسية والعصبية بين أفراد المجتمع . ولاشك أن ذلك كله له آثاره السيئة على الإنتاجية القومية . ثم إن جمهور العاملين يعانون وهم فى طريق عودتهم إلى مساكنهم نفس ما يعانون فى الصباح وهم فى طريقهم إلى مقر العمل ، مما يزيد حالتهم النفسية والعصبية رداءة . ولابد أن يؤثر ذلك تأثيرًا سيئًا على العلاقات الأسرية ، فتزداد همومهم ، ومن ثم تزداد إنتاجيتهم إنخفاضًا .

٤-٣-٢ المعاناة من أزمة الإسكان الحادة والمتفاقمة :

تعانى دول العالم النامى منذ الستينيات من أزمة إسكان متفاقمة ، خاصة نتيجة لفرض قوانين إسكان غير سليمة أدت إلى شعور الملاك بالإحباط الشديد ، مما دفع بالكثير جدًا من الذين كانوا يفضلون سابقًا إستثمار أموالهم فى قطاع الإسكان إلى البعد تمامًا عن الإستثمار فى هذا القطاع[1] ، ولقد أصبحت أزمة الإسكان هناك الآن حادة . لذا فإن أسعار الشقق هناك أصبحت فلكية وأصبحت كذلك إيجارات الشقق الجديدة ، التى تعرض للإيجار ، إيجارات خيالية ، مما أدى إلى إضطرار أعداد متزايدة من الأفراد إلى السكن فى مجمعات سكنية حقيرة لا تصلح حتى أن تكون زرائب لخنازير العالم الغربى وماشيته وفى المخابىء والعشش والأكواخ وأيضًا حيث توجد المقابر . ولنا أن نتخيل ماذا يمكن أن تكون عليه نفسية هؤلاء وإنتاجيتهم. فلا شك أن نفسيتهم تكون في الحضيض وتكون بالتالى إنتاجيتهم منخفضة للغاية .

(١) انظر : د. احمد على دغيم ، المشكلة والحل (٢) ، جريدة الوفد ، القاهرة ٨/٥/١٩٩٥ ، ص ٧ .

وفى نفس الوقت فإن مشكلة الإسكان تسبب أخطر المشكلات الإجتماعية ، والتى تتمثل فى عزوف الأغلبية العظمى من الشباب عن الزواج لعدم قدرتهم على توفير مسكن فى ظل الأسعار الفلكية الحالية للشقق والإيجارات الخيالية للشقق ، التى تعرض للإيجار ، فمثلاً نجد أن إيجار شقة عادية فى حى متواضع يبلغ على الأقل ضعف مرتب الشاب ، الذى تخرج ويعمل منذ خمس سنوات . والأخطر من ذلك أن هؤلاء الشباب أصبحوا لا يستطيعون حتى أن يأملوا بأنه سيأتى اليوم ، الذى يمكنهم فيه توفير المسكن اللازم لتتكوين الأسرة أى أن مشكلة الإسكان تزرع اليأس فى نفوس الشباب . وما أخطر اليأس فى نفوس الشباب ، إنه يدفع بهم إلى عالم الإنحراف . لذلك فلاغرو أن نجد أن إنحرافات الشباب فى الدول النامية تزيد سنويًا بمعدلات كبيرة نسبيًا . ومن الطبيعى أن يشكل ذلك متاعب نفسية قاسية لآباء وأمهات الشباب ، الذين ينحرفون ، ويجعل الاباء والأمهات الآخرين يعيشون فى هم وقلق دائم خوفًا من أن ينحرف أيضًا أبناؤهم وبناتهم . كما أن معظم الآباء والأمهات يشعرون بضيق شديد بسبب حرمان معظم أولادهم - سواء شابات أو شبان - من نعمة الزواج على الأقل لفترات طويلة ، وأيضًا لحرمانهم هم بالتالى من أن يسعدوا بأحفاد لهم من هؤلاء الأولاد ، كما يعيشون فى الوقت نفسه فى قلق متزايد بسبب خوفهم من أن تتحول بنات لهم إلى عانسات لفترات طويلة بل وربما حتى نهاية حياتهن . وفى نفس الوقت فإن بقاء الأغلبية العظمى من الشابات والشبان بدون زواج على الأقل لفترات طويلة يجعلهم يعيشون ليس فقط فى قلق وعدم إستقرار ، وإنما أيضًا فى ضيق متزايد ، حيث أن معظم الشقق فى البلدان النامية صغيرة الحجم لدرجة أننا نجد أن للأولاد فى الأسرة - مهما كان عددهم وجنسهم وسنهم - حجرة واحدة فقط خاصة بهم جميعا ، وفى أفضل الظروف نجد أن لبنات الأسرة - مهما كان عددهن وسنهن - حجرة واحدة خاصة بهن ، وكذلك لأبناء الأسرة - مهما كان عددهم وسنهم - حجرة واحدة خاصة بهم ، مما يخلق مشكلات بين أفراد الأسرة الواحدة ، تتزايد حدتها مع تزايد عدد السنوات ، التى يستمر فيها وجود الإخوة والأخوات فى نفس الشقق .

ومن الطبيعى أن يؤثر كل ذلك تأثيرا سلبيا كبيرا نسبياً على إنتاجية العاملين من هؤلاء الأفراد ، سواء أكانوا آباء أو أمهات أو أبناء أو بنات .

٤-٣-٣ تفشى البطالة الصريحة :

البطالة الصريحة تعنى أن هناك أفرادًا قادرون على العمل وراغبين فيه ولكنهم لا يجدون عملاً. وبذلك يضيع وقتهم سدى . فالوقت هو الشيء الوحيد ، الذى لا يمكن تخزينه والإحتفاظ به لفترة ما للإستفادة به بعد تلك الفترة ، فإذا لم يستفد به فى الحال لما أمكن الإستفادة به أبدا ، ولذلك فإن البطالة تمثل فاقدا غير منظور .

ولا شك أن أزمة البطالة الصريحة فى دول العالم النامى أصبحت تمثل أهم آفة أى أخطر مشكلة تواجهها مجتمعاتها، حيث أنها تلقى بظلال كئيبة بعد أن طالت فترة الكساد الإقتصادى وأصبح هناك أعداد هائلة من الذين يضافون سنويا إلى القوى العاملة لا يجدون عملا ، ونتيجة لذلك واصلت نسبة البطالة الصريحة إلى القوى العاملة هناك الإرتفاع ونذكر هنا على سبيل المثال أنها وصلت إلى أكثر من ٢٠ ٪ ، ومن المتوقع أن تواصل إرتفاعها بإستمرار[١] .

وجدير بالذكر أن معدل البطالة هناك يصل إلى حده الأقصى فى فئة العمر من ١٥ إلى ٣٠ عاما . ونذكر هنا على سبيل المثال أن المركز القومى للبحوث بجمهورية مصر العربية قام بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالقاهرة بتنفيذ مشروع بحثى خلال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٧ لدراسة مشكلة البطالة وإمكانيات حلها ، وأوضحت النتائج أن معدل البطالة فى فئة العمر من ١٥ إلى ٢٩ عاما يبلغ ٥١,٧ ٪ من إجمالى القوة العاطلة المصرية[٢] ، ولا شك أن هذا يزيد من خطورة مشكلة البطالة .

ولعل من أبرز السمات المستجدة على ظاهرة البطالة الصريحة فى الدول النامية إرتفاع نسبة العاطلين من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ، سواء الفنية أو المهنية ، إلى عدد العاطلين[٣] .

---

(١) انظر على سبيل المثال : ١١ مليون عاطل عن العمل فى الدول العربية ، جريدة عالم اليوم ، ١٢/٣/١٩٩٧، ص ٦ .

(٢) انظر : ميرفت عبد التواب ، نظرات حول مشكلة البطالة : لابد من حوار شامل لنجاح الفكرة ، ملحق الجمعة لجريدة الأهرام ، القاهرة ٢٩/٨/١٩٩٧، ص ١١ .

(٣) تفيد آخر الإحصاءات العالمية أن متوسط معدلات البطالة الصريحة بين خريجى الجامعات فى الدول النامية فى إرتفاع مستمر . ونذكر على سبيل المثال أن فى المجتمعات العربية إرتفع ذلك المعدل فى نهاية التسعينيات إلى أكثر من ٦٠ ٪ . ولقد جاء ذلك فى الورقة التى قدمها د. محمد على الندوى فى المؤتمر الثانى لمؤسسة الفكر العربى «حول إستشراف المستقبل العربى» فى شهر ديسمبر عام ٢٠٠٣ . =

والبطالة الصريحة لها - كما يقول الكاتب الفرنسى إميل زولا بحق[1] - أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، كما أن لها تأثيراتها النفسية السيئة ليس فقط على الشباب العاطل ، وإنما أيضًا على ذويهم . فلا شك أن الآباء والأمهات يشعرون بحزن وقلق ، عندما يجدون أولادهم أو بعضًا منهم ينتمون إلى جيش العاطلين ويعيشون بالتالى فى ضياع وفى قلق متزايد على مستقبلهم وكذلك فى يأس وحزن ، خاصة لأنهم يجدونهم محرومين من تحقيق ذاتهم - نتيجة حرمانهم من حقهم فى إيجاد فرص عمل لهم - فتحقيق الذات تمثل كما هو معروف ، إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية ، وما يزيد من قلق هؤلاء الآباء والأمهات أنهم يخشون أن ينحرف أولادهم العاطلون أو بعضهم خاصة وأنه كثيرًا ما تنشر فى الجرائد حالات إنحراف جديدة لشباب عاطل . وفى نفس الوقت فإن عدم وجود فرص عمل للأبناء والبنات يعنى أن الوالدين عليهما أن يستمرا فى الإنفاق عليهم ، ولقد كانا ينتظران بشغف يوم تخرجهم ليعينوا فى وظائف ويحصلون على أجور ومرتبات تغنيهم عن الإعتماد إقتصاديًا عليهما ، ليرتفع مستوى معيشة الأسرة بدلا من إستمرار تدهوره نتيجة لإرتفاع الأسعار المحلية بمعدل سنوى أكبر بكثير من المعدل السنوى لإرتفاع الأجور والمرتبات .

ومن الطبيعى أن يؤثر كل ذلك سلبيا على إنتاجية هؤلاء الآباء والأمهات .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه فى ظل تفاقم البطالة يزداد عدد العاملين ، الذين يكونون قلقين على مستقبلهم بسبب خوفهم من فقدان العمل إما لإحلال غيرهم من جيش العاطلين (يكونون أكثر كفاءة منهم أو / ويقبلون أجور ومرتبات أقل من أجورهم ومرتباتهم) محلهم أو بسبب توقع توقف المنشأة أو المؤسسة ، التى يعملون بها عن العمل أو تضييق حجم نشاطها نتيجة لسوء الأحوال الإقتصادية السائدة الناجمة أيضًا عن تفاقم البطالة الصريحة . أى أن تفاقم البطالة الصريحة تؤثر سلبيًا أيضًا على نفسية هؤلاء العاملين وبالتالى على إنتاجيتهم .

وكما هو معروف ، فإن الأغلبية الساحقة من الخريجين فى البلدان النامية لا يتم تعيينهم إلا بعد مضى فترة طويلة على تخرجهم تمتد لعدة سنوات . لذا فإنه من الطبيعى أن تكون إنتاجية الذين يعينون من هؤلاء منخفضة جدًا ، فهم يعينون بعد أن يكون قد محى من

= انظر: د. ميلاد حنا، تحسين أحوال المجتمع العربى . . هو سبيله لمستقبل أكثر إشراقا، جريدة الأهرام ، القاهرة ١٦/١٢/٢٠٠٣ ، ص ١٠ .

(١) انظر : أحمد بهجت ، البطالة ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٥/٥/٢٠٠١ ، ص ٢ .

ذاكرتهم فـي فترة البطالة الـطويلة تلك كل ما درسـوه ، سواء فى الكليات أو فـى المعاهد ، وأصبح مـخهم خاليًا منه تمـامًا ، أى أصبح كمـا يقول المثل المصرى «أنظف من الصـينى بعد غسيله» .

من ذلك كله يتـضح لنا إذن أن البطالة الصـريحة فى تلك البـلدان لها تأثيـر سلبى ليس صغير على الإنتاجيـة القومية هناك ، بل وتمثل غولا مخيفا يهدد المجـتمع بكل فئاته فى شتى نواحى الحياة[1] .

٤-٣-٤ إدمان المخدرات :

لاشك أن أهم العوامل المسببة لتـفشى إدمان المخدرات فى دول العالم النامى هو الظروف المحيطة ، التى تعـانى منها الجمـاهير هناك ، خاصـة الشباب . وإن إدمان المخـدرات يجعل المتعاطى - كـما هو معروف - أسـيرا لما يتعاطاه لإعـتقاده أنه يكسبه نشـوة رائعة ، وهى فى حقيقتـها نشوة زائفة مدمرة لكيانه مـحطمة لوعيه بنفسه ، ويفقـد بالتالى قدرته على السيطرة على سلوكه فتسـوء علاقاته بغيره سواء فى المحيط الأسرى أو محـيط العمل ، بل وإن التأثير السيء للإدمان على المتعاطين سواء على صحتهم أو نفسيتهم أو علاقاتهم الأسرية والإجتماعية يتزايد حدته بإستمرار ، أى تـستمر حالتهم الصحية والنفسيـة وكذلك علاقاتهم بالآخرين فى التدهور ، وتقل بالتالى قـدرتهم على القيام بأعمالهم بإطراد . لذلك ، وحيث أن إنتـاجيتهم فى الفترة ، التى تمتد من لحظة توقفهم عن العمل حـتى الإنتهاء من علاجهم وإتمام شفائهم ، تكون بطبيـعة الحال مسـاوية للصفر ، وأن عـدد مدمنى المخدرات فى الدول النامـية فى تزايد مطرد (برغم كل الحملات ، التى يقوم بها رجال مكافحـة المخدرات بها ضد مهربى المخدرات وبرغم ما تقوم به أجهزة الأعلام هناك لتوعيـة الجماهير بخطورة تعاطى المخدرات وإدمانها) ، فإن إدمـان المخدرات فى تلك الدول يعتـبر عاملاً هامًـا من عوامل ضعف مـستوى الإنتاجـية القومية هناك .

---

(١) انظر : البطالة .. القنبلة التى أوشكت على الإنفـجار في وجه المجتـمع ، تحقيق صحفى أجـرياه تهانى تركـى وهانـى بهيج مع د. أحـمد على دغيم وآخرين ، جريـدة الأسـبوع ، القاهرة ٢٠٠١/٧/١٦، ص ١٤ .

٤-٣-٥ التخلى عن القيم الإيجابية:[١]

فلاشك أن تخلى المجتمعات بالدول النامية عن قيمها الإيجابية أدى إلى أن يسود سوء المعاملة بين الأفراد وتفشى الظلم فى تلك المجتمعات ، حيث أن الأغلبية الساحقة من أفرادها أصبحوا لا يفكرون إلا فى مصلحتهم الذاتية ، مهما كانت النتائج سلبية وسيئة للآخرين[٢] ، مما جعل هناك شعار يسود فى الوقت الحالى وهو «يجب أن تتأذب حتى لا يأكلك الذئاب» وهكذا أصبحت الأغلبية الساحقة من أفراد مجتمعات العالم النامى يعيشون فى تطاحن مستمر. ولذلك نجد أن معظم أفراد هذه المجتمعات يعيشون فى قلق دائم على مستقبلهم ومستقبل أسرهم . ومن الطبيعى أن يكون لكل ذلك أثره السلبى علي الإنتاجية القومية هناك .

٤-٣-٦ تعطيل مصالح الأفراد تحت إسم الروتين:

من المعروف أنه كثيراً ما يحدث تعطيل مصالح الأفراد فى الدول النامية تحت إسم الروتين، ويرجع ذلك فى الواقع إلى **الأسباب التالية** :

٤-٣-٦-١ تقوم الكثير من الجهات الحكومية بالإكثار من عدد الإجراءات اللازم إتخاذها لقضاء المصالح لديها ، مما يعقد عملية قضاء تلك المصالح . وذلك بقصد إيجاد أعمال للعمالة المكدسة بها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ليتسنى فرض عدة رسوم ، حيث أن هناك علاقة طردية بين عدد الإجراءات ، التى تتخذ لقضاء مصلحة ما لدى تلك الجهات ، وعدد

(١) يقول عالم الإجتماع المصرى الدكتور سيد عويس (الذى كان يمثل دائما نموذجًا للعالم المترفع الجاد الذى لا يعنيه شىء غير البحث عن الحقيقة والحرص على أن يكون دائمًا صريحًا فى حديثه ولا يخشى فى ذلك لومة لائم) أن المجتمع المصرى قد صدر جميع القيم الإيجابية إلى الخارج . ولقد أرجع قلق الشاب المصرى فى الوقت الحاضر إلى ذلك .

وبطبيعة الحال أن هذا العالم قصد بهذا القول أن المجتمع المصرى قد صدر جميع القيم الإيجابية إلى الخارج وتخلى فى الوقت نفسه عن العمل بها . فالقيم ، مثل العلم ، يمكن للإنسان أن يقدمها للآخرين دون أن يفقدها فى نفس الوقت ، فتلك الأشياء لا يفقدها الإنسان إلا فى حالة واحدة فقط وهى حالة تخليه عن العمل بها .

انظر : مشاكل الشباب تحتاج للحكمة والقدوة ، رغم كل شىء أنا متفائل بالمستقبل فى مصر ، حوار للدكتور مصطفى عبد الغنى مع الدكتور سيد عويس ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٢/٦/١٩٨٩، ص ١١ .

(٢) انظر على سبيل المثال: د. أحمد على دغيم ، هؤلاء .. هل يجتازون الإختبار الصعب؟ جريدة الوفد ، القاهرة ٢٣/١٢/١٩٩٥، ص ٧.

الرسوم، التى على الفرد دفعها لقضاء تلك المصلحة له هناك . وبالطبع أن تعدد وتعقد تلك الإجراءات لا يكلف الفرد فقط مبلغًا كبيرًا نسبيًا من المال ، وإنما أيضًا الكثير من الوقت والأعصاب .

٤-٣-٦-٢ قيام عدد كبير من موظفى الدواوين الحكومية بتعقيد الأمور لأصحاب المصالح لديهم ، حتى يفطن هؤلاء إلى أنه يجب تقديم رشاوى لهم ليتم قضاء المصالح لديهم[١] .

٤-٣-٦-٣ قيام عدد آخر من موظفى الدواوين الحكومية (ويذكر أنه عدد كبير جدًا) بتعقيد الأمور لأصحاب المصالح لديهم ، وذلك بسبب عدم شعورهم بالراحة النفسية وشعورهم بأنهم هم المعذبون فى الأرض نتيجة للمشكلات ، التى يعانون منها ، والناجمة عن تدهور مستوى معيشتهم مع الوقت بسبب إرتفاع الأسعار بمعدل أكبر من معدل إرتفاع مرتباتهم . فذلك الشعور لدى هؤلاء الموظفين يجعلهم لا يرغبون فى بذل مجهود يذكر فى العمل ولا يتعاطفون مع هؤلاء المواطنين أصحاب المصالح لديهم ، بل إن الكثير من تلك المجموعة من الموظفين يجدون فى نفس الوقت لذة ومتعة في تعذيب أصحاب المصالح لديهم ، **حتى لا يكونون هم وحدهم المعذبين فى الأرض** .

وبطبيعة الحال أن تعطيل مصالح الأفراد يعنى إنخفاض إنتاجية الموظفين المسئولين عن قضاء هذه المصالح . وفي الوقت نفسه فإن تعطيل مصالح الأفراد له ، كما سبق أن ذكرنا ، أثر سيء على الحالة النفسية والعصبية لأصحاب المصالح هؤلاء ، كما أنه يؤدى إلى تعطليهم عن أعمالهم ساعات طويلة فى العديد من الأيام وكذلك إلي تأخير الإستفادة من الطاقة الإنتاجية المعطلة وإلى تعظيم فترة إقامة الكثير من المشروعات ، مما أساء إلى سمعة الدول النامية فى مجال الإستثمار عالميًا . ولا شك أن كل ذلك يعنى أن تعطيل مصالح الأفراد لدى الجهات الحكومية فى العالم النامى يؤثر سلبيًا وبدرجة ليست صغيرة على الإنتاجية القومية هناك .

(١) انظر : د. أحمد على دغيم ، المشكلة والحل (١) ، جريدة الوفد ، القاهرة ٢٥/ ٤/ ١٩٩٥ ، ص ٧ .

٤-٣-٧ عقاب المجد فى عمله وإثابة المهمل فى كثير من الأحيان والتساوى فى المعاملة بينهما فى أغلب الأحيان :

فكثيراً ما يحدث فى دول العالم النامى عقاب المجد في عمله على إجتهاده (غالبًا خوفًا من تألق نبوغه وتفوقه بالتالى على الرؤساء ، الذين سبقوه فى ميدان العمل بسنوات طويلة ، أو بسبب بعض الأخطاء الصغيرة ، فهناك قول مأثور بجميع لغات العالم يقول «إذا أردت ألا تخطىء فلا تعمل» فلا شك أنه لا يوجد عمل إنسانى كامل ، فالكمال لله وحده) ، وإثابة المهمل (حيث أن المهملين فى عملهم غالبًا ما يتقنون فن النفاق لرؤسائهم كما ينقلون لهم أخبار العاملين معهم ، مما يجعلهم فى نظر رؤسائهم مستحقين للإثابة) . وإن كان ما يحدث فى تلك الدول فى أغلب الأحوال هو التساوى فى المعاملة بين المجد والمهمل . ولا شك أن ذلك كله يكون مهبطاً للعزائم ويقضى على الرغبة فى الإجتهاد فى العمل ، مما يؤثر سلبيًا بدرجة كبيرة على الإنتاجية القومية .

٤-٣-٨ النقص فى الوسائل الترفيهية وإرتفاع تكلفة التمتع بالخدمات الترفيهية بدرجة خيالية :

لاشك أن الخدمات الترفيهية ، مثل ما تقدمه المسارح والملاهى وغيرها ، لها تأثيرها الإيجابى على الحالة النفسية والعصبية للأفراد ، الذين يستمتعون بها (حيث أنها تخفف من درجة شعورهم بالضغوط النفسية والعصبية التى يتعرضون لها فى حياتهم اليومية) ، وبالتالى على إنتاجيتهم . أى أن حرمان الأغلبية الساحقة من أفراد المجتمعات بالدول النامية من الإستمتاع بالخدمات الترفيهية ، نتيجة النقص فى الوسائل الترفيهية وإرتفاع تكلفة التمتع بخدماتها بدرجة خيالية يعنى حرمان هؤلاء من الأثر الإيجابى لهذه الخدمات على نفسيتهم وبالتالى على إنتاجيتهم .

٤-٣-٩ الشعور المتزايد بعدم الرضاء وبالتالى الإنخفاض المتزايد فى درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن :

كما تدلنا التجارب ، فإن إنتاجية الفرد تتوقف إلى حد كبير على درجة شعوره بالإنتماء إلى الوطن ، فالشعور القوى بالإنتماء إلى الوطن له فعل السحر فى نفوس الأفراد لدرجة أنه يجعلهم مستعدين بل ومرحبين بأن يضحوا بحياتهم فى سبيله ، أوليس الذى يكون مستعدًا ومرحبًا بالتضحية بحياته فى سبيل وطنه ، يكون على إستعداد أكثر ومرحبًا أكثر ببذل كل

جهد ممكن لرفعته ؟ فلا شك أنه لا يبخل أبدًا بأى جهد يمكن أن يساهم به فى نهضة وطنه مهما كلفه هذا من مشاق ، حيث أن السعادة والمتعة ، اللتين يشعر بهما عندئذ ، تعوضه عن تلك المشاق بما هو أكثر بكثير منها . ومعنى ذلك أن الشعور القوى بالإنتماء إلى الوطن يجعل الفرد يشارك فى العملية الإنتاجية بأقصى حد ممكن .

غير أن درجة شعور الفرد بالإنتماء إلى الوطن تتوقف على درجة شعوره بالرضاء . لذا فإنه من الطبيعى أن نجد فى دول العالم النامى إنخفاضًا متزايدًا فى درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن ، حيث أن هناك شعورًا متزايدًا بعدم الرضاء .

وإن الشعور بعدم الرضاء هو بطبيعة الحال نتيجة لكل العوامل السابقة ، التى تمثل فى حد ذاتها أسبابًا مباشرة لإنخفاض الإنتاجية القومية فى تلك الدول ، وفى نفس الوقت فإن الإرتفاع السنوى فى الأسعار بمعدلات عالية بها لا يؤدى فقط إلى تدهور مستوى معيشة معظم أفراد مجتمعاتها ، وإنما أيضًا إلى تزايد مطرد فى درجة سوء توزيع الدخل القومى هناك ، ولا شك أن ذلك يزيد العمال والموظفين شعورًا بعدم الرضاء ، وبأن البلد ، الذى يعيشون فيه ، ليس وطنهم هم ، وإنما هو وطن أصحاب المشروعات ، الذين يزدادون غنى وبدرجة كبيرة مع الوقت على حساب الآخرين ، الذين يزدادون فقرًا . وعلاوة على ذلك فإن تفشى الظلم فى الدول النامية بدرجة كبيرة - نتيجة عوامل عديدة ، مثل التأخير فى الفصل فى القضايا، الأمر الذى يشجع الأفراد هناك على ظلم بعضهم دون خوف من رفع الدعاوى ضدهم فى المحاكم ، حيث أن المحاكم أحيالها طويلة جدًا[1] - يزيد الشعور بعدم الرضاء هناك ، وبالإضافة إلى كل ذلك فإن بعض الأوضاع السياسية فى البلدان النامية تخلق أحيانًا شعورًا لدى الأغلبية الساحقة من أفراد المجتمعات هناك بأن رغباتهم وآرائهم لا تؤخذ فى الإعتبار كلية أو أنها على الأكثر تؤخذ فى الإعتبار بدرجة ضئيلة حتى عند إتخاذ أهم القرارات ، أى التى تتعلق بمستقبلهم ومستقبل بلادهم ، أى أنهم يشعرون نتيجة لتلك الأوضاع السياسية أنه ليس لهم فى أمر وطنهم شيئًا ، مما يزيد لديهم الشعور بعدم الرضا ويجعلهم فى الوقت نفسه يصابون بجرثومة إجتماعية خطيرة ألا وهى اللامبالاة .

(١) أى أن البطء فى الفصل فى القضايا يمثل تحريضًا على الظلم ودعوة صريحة له .

وبطبيعة الحال أن كل ذلك له أثره السلبى الكبير على درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن وبالتالى على الإنتاجية القومية .

كما أن الإنخفاض المتزايد فى درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن كنتيجة حتمية لتزايد الشعو بعدم الرضاء يؤدى إلى زيادة الفاقد فى المال العام ، حيث أنه كلما إنخفضت درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن ، كلما زادت الجماهير إستهتاراً بالمال العام وإهمالاً له . وبطبيعة الحال فإن زيادة الفاقد تلك فى المال العام تزيد من الأثر السلبى للإنخفاض فى درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن على الإنتاجية القومية فى الدول النامية .

٤-٤ تفشى البطالة المقنعة :

تمثل البطالة المقنعة ، أى العمالة الزائدة ، نوعًا آخر من الفاقد غير المنظور ، حيث أن إنتاجية هؤلاء العاملين تساوى صفرًا ، بل وقد تكون سالبة ، فبإستبعادهم لا يقل حجم الإنتاج فى القطاعات ، التى يعملون فيها ، بل وقد يزيد ، حيث أنهم قد يتسببون فى تعطيل العمل .

وتعانى دول العالم النامى من البطالة المقنعة ليس فقط فى دواوين الحكومة والقطاع العام، وإنما أيضا فى قطاع الزراعة والقطاع التجارى الخاص ، وبينما تبلغ نسبة البطالة المقنعة فى القطاع الحكومى والقطاع العام بها ما بين ٣٠٪ و ٥٠٪ من عدد العاملين بهذين القطاعين، كما سبق أن ذكرنا ، تصل نسبة البطالة المقنعة فى قطاع الزراعة هناك إلى حوالى ٥٠٪ من عدد العمال الزراعيين .

ولا شك أنه إذا رأت الدولة النامية أن تطور العمل بالقطاع الحكومى بها بإستخدام أحدث التكنولوجيا فيه لإرتفع حجم البطالة المقنعة به إلى حوالى ثلاثة أمثال ما هو عليه الآن .

ويعتبر تفشى البطالة المقنعة فى القطاعين الحكومى والعام فى دول العالم النامى نتيجة طبيعية لتعيين أعداد هائلة سنويًا فى هذين القطاعين دون حاجة العمل هناك إلى معظمهم ، وذلك بقصد تخفيض حدة التزايد فى حجم البطالة الصريحة للتخفيف من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية غير محمودة العواقب ، التى تسببها البطالة الصريحة .

ولا ريب أنه إذا ما أستبدلت الأساليب البدائية المستخدمة فى الزراعة فى مصر بأساليب

التكنولوجيا الحديثة لإرتفع حجم البطالة المقنعة هناك بدرجة فلكية ، ولأصبح بالتالى حجمًا فلكياً .

أما البطالة المقنعة فى القطاع التجارى الخاص فحجمها فى الواقع صغير. فالعمالة الزائدة، التى يوظفها أصحاب المحلات التجارية الخاصة ، تمثل فقط عدد من أولادهم ، أى الذين لا يجدون فرصة عمل أخرى . وهم يفعلون ذلك نجنبًا لأن يقذف بأولادهم فى ميدان البطالة الصريحة ليجنبوهم بالتالى المساوىء الإقتصادية والإجتماعية الهائلة لهذا النوع من البطالة .

٤-٥ إستمرار البرامج التليفزيونية عادة حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى:[١]

لاشك أن إستمرار البرامج التليفزيونية فى معظم بلدان العالم النامى - إن لم يكن فيها جميعًا - عادة حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى مع عرض أروعها وأمتعها فى الساعات الأخيرة من الإرسال اليومى يجعل معظم أفراد المجتمع يجلسون أمام أجهزة التليفزيون لديهم حتى هذا الوقت للتمتع بتلك البرامج . ومعنى ذلك أنهم يذهبون للنوم غالبًا فيما بين الساعة الواحدة والنصف والساعة الثانية صباحًا . وعلى ذلك فإن العاملين منهم لا يستطيعون أن يناموا بعد ذلك سوى فترة قصيرة تتراوح ما بين أربع ساعات وخمس ساعات ، حيث أن عليهم أن يستيقظوا فى الساعة السادسة صباحًا أو فى السادسة والنصف على الأكثر للإستعداد للذهاب إلى أعمالهم اليومية . وبطبيعة الحال فإن قصر فترة النوم هذه تؤثر على صحتهم البدنية والنفسية تأثيرًا سيئًا كبيرًا، لذا نجدهم يذهبون إلى أعمالهم مجهدين وبأعصاب مرهقة ، ومن الطبيعى أن ينعكس ذلك على إنتاجيتهم بما يخفضها[٢] .

وفى الواقع أن المسئولين يصرون برغم ذلك على إستمرار الإرسال التليفزيونى اليومى حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى، وذلك بحجة أن الإرسال التليفزيونى اليومى فى بعض الدول المتقدمة ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، يستمر أربع وعشرين ساعة متواصلة يوميًا ، أى إرسال تليفزيونى يومى بلا إنقطاع على الإطلاق ، دون أن يؤثر ذلك على إنتاجية

(١) ومن المعتقد أن الهدف غير المعلن من ذلك يتمثل فى التقليل من فرص الإنجاب .

(٢) انظر : د. أحمد عكاشه ، التحليل النفسى للمصرى ، الشخصية المصرية وفوضى اللغة ، ملحق جريدة الأهرام «أيامنا الحلوة» ، القاهرة ٢٠٠١/٨/١٧ ، ص ٣ .

العاملين هناك تأثيرًا سلبيًا . ولقد غاب عن هؤلاء المسئولين أن إستمرار الإرسال التليفزيونى هناك أربع وعشرين ساعة متواصلة يوميًا لا يحرض الناس على السهر حتى الساعات الأولى من صباح اليومى التالى ، حيث أن البرامج الأكثر روعة وإمتاعاً يعاد عرضها هناك فى أوقات مختلفة من أيام الأسبوع حتى تتاح الفرصة دائما لكل مجموعة من أفراد المجتمع الأمريكى لمشاهدة تلك البرامج فى الوقت المناسب لهم أى دون أن يؤثر ذلك سلبيًا على عدد ساعات نومهم فى أى يوم ، بمعنى أنهم يستطيعون أن ينامو يوميًا طيلة الفترة اللازمة للنوم ، ولذلك فهم عادة يستيقظون يوميًا نشيطين ومستمتعين بحالة نفسية وعصبية جيدة .

٤-٦ الحرمان من مشاركة أعداد كبيرة من الكفاءات والمهارات في العملية الإنتاجية نتيجة لهجرتهم للخارج:[١]

كما هو ملاحظ فإن أعدادًا كبيرة نسبيًا من الكفاءات والمهارات من أبناء العالم النامى يهاجرون سنويًا إلى الدول المتقدمة[٢] . وحيث أن الدول المهاجر إليها تختار من الذين يريدون الهجرة إليها من هم على أعلى مستوى من العلم والخبرة ، فإنه من خلال عملية الهجرة يفقد العالم النامى وبالتالى العملية الإنتاجية هناك أناس تمثل إنتاجيتهم أعلى إنتاجية ممكنة .

وترجع هجرة الكفاءات والمهارات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة إلى الأسباب التالية :

٤-٦-١ الرغبة فى التخلص من مشكلة التدهور المستمر لمستوى معيشتهم (نتيجة لإرتفاع الأسعار سنويًا بمعدل أكبر من المعدل السنوى لإرتفاع مرتباتهم وأجورهم)وفى تحسين

(١) وفى الواقع أن هجرة الكفاءات والمهارات من العالم النامى إلى الدول المتقدمة تمثل مشكلة حاسمة لا يمكن تجاهلها - ولقد أطلق عليها حديثًا «النقل المعاكس للتكنولوجيا» - فمثل هذه الهجرة تعنى أن دول هؤلاء تتخلى عن جزء مهم من رصيدها التكنولوجى لدول متقدمة غنية ، فتستفيد هذه بتلك الكفاءات والمهارات دون أن تتحمل أية نفقة - أو على الأقل أية نفقة تذكر - فى إعداد وتأهيل هؤلاء أى أن تلك الهجرة إلى الخارج تمثل عملية إستنزاف لإمكانيات دول العالم النامى ، والتى تعانى بالفعل من نقص كبير فى الكفاءات والمهارات اللازمة لإحداث تطوير إقتصادى وإجتماعى مناسب بها .

(٢) ونذكر هنا على سبيل المثال أن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بمصر قد أعد بحثا عام ١٩٩٦ أثبت أن هناك ٥٣٦ ألف مصرى يعيشون ويعملون بالخارج ، حيث أثبتوا جدارتهم العلمية والعملية .
انظر : أبو العباس محمد ، نجوم تحسدنا عليهم كل الدنيا ، علماؤنا المهاجرون الذين تكرمهم دول العالم . . غرباء على أرض الوطن ، جريدة الشعب ، القاهرة ١٠/ ١٠/ ١٩٩٧ ، ص ٢.

مستوى معيشتهم فى نفس الوقت بدرجة كبيرة مع ضمان مستقبل مشرق لهم ولأولادهم ، فالأجور الحقيقية ، التى يمكنهم الحصول عليها فى الدول المتقدمة ، مرتفعة جدًا بالمقارنة بالأجور الحقيقية ، التى يحصلون عليها فى بلادهم ، حيث أن الأجور الأولى قد تصل إلى أكثر من عشرة أمثال الأجور الأخيرة، وفى نفس الوقت فإن الأجور الأولى تزيد سنويًا بمعدل مناسب، بينما الأجور الأخيرة تنخفض سنويًا بمعدل غير صغير .

٤-٦-٢عدم وجود عمل مناسب للكثير منهم .

٤-٦-٣عدم قدرة البعض على التصدى والتحدى لما يلاقونه من محاربة فى مجال عملهم ، لذا يؤثرون الهرب من المعركة عن طريق الهجرة إلى الخارج .

٤-٦-٤شعور البعض بدرجة عالية من الإحباط والإغتراب عن العمل والتنظيم الذى يعمل به[1] ، وذلك لعدم إتاحة الفرصة لهم بأن يفيدو بلادهم إلا بجزء يسير فقط مما لديهم من علم وخبرة ، برغم حاجة بلادهم الشديدة للإستفادة بكل ما لديهم من علم وخبرة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ويرجع ذلك غالبًا إلى الخوف من تألق نبوغ هؤلاء وبزوغ نجمهم . وإننا نرى أنه من المناسب هنا أن نعيد إلى الأذهان ما قاله الجراح المصرى المعروف الأستاذ الدكتور أحمد شفيق فى حديث أجراه معه مندوب جريدة الأهرام قبل بضعة سنوات من أن أهم فرق بين الدولة المتقدمة والدولة النامية هو أنهم فى الدولة المتقدمة إذا وجدوا إنسانًا ذى موهبة ويمكن أن يتألق نبوغه ويبزغ نجمه تتكاتف كل القوى لمساعدته على ذلك ليستفيد الوطن منه أكبر إستفادة ممكنة، أما فى الدولة النامية فإنهم إذا وجدوا إنسانًا ذى موهبة ويمكن أن يتألق نبوغه ويبزغ نجمه فإن غالبًا ما تتكاتف قوى لهدم هذه الموهبة .

(١) هذه الظاهرة يطلق عليها ظاهرة الإغتراب الإجتماعى .
انظر : د. مصطفى مصطفى كامل ، إدارة الموارد البشرية ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٧١ ، ٧٢ .

٤-٦-٥رغبة البعض فى الهروب من ظروف سياسية سائدة لا يريدون العيش فى ظلها ، حيث أنهم لا يستطيعون التكيف معها .

٤-٦-٦رغبة البعض فى الخروج من دائرتهم الضيقة داخل وطنهم والتعرف على العالم الخارجى . ولا شك أن ما يعرض فى تليفزيونات البلدان النامية من برامج من دول العالم الخارجى تزيد من هذه الرغبة ومن عدد الذين يكون لديهم هذه الرغبة .

٤-٦-٧رغبة البعض فى الهجرة محاكاة وتقليداً للآخرين حتى يرتفع مستوى معيشتهم بدرجة ضخمة مثلهم ويصبحون مثلهم ممن يمتلكون كل الكماليات من سيارات فاخرة وفيديو وثلاجات ضخمة ويمكنهم مثلهم أيضًا شراء شقق فاخرة فى أحياء راقية وتأثيثها بأثاث فاخر وعمل ديكورات جذابة فيها ويستطيعون مثلهم فى نفس الوقت إمتلاك عمارات أو / ومشروعات إستثمارية أخرى (أى مشروعات صناعية أو زراعية) أو / وإمتلاك أرصدة ضخمة فى البنوك .

٤-٦-٨ الرغبة فى تجنب الإحالة إلى المعاش فى سن الستين ، أى الرغبة فى الإستمرار فى القيام بالعمل حتى سن الخامسة والستين ، أى حتى السن ، الذى يحال فيه المرء فى الدول المتقدمة إلى المعاش .

٤-٧قلة الأبحاث العلمية والعملية فى المجالات المختلفة وإنخفاض مستوى أغلبها مع الإهمال فى الإستفادة بجزء منها :

تتوقف الإنتاجية القومية فى دولة ما ، كما نعلم ، أيضًا على درجة التقدم العلمى والفنى ودرجة الإستفادة منه بها . وبطبيعة الحال أن درجة التقدم العلمى والفنى فى دولة ما تتوقف على كمية ومستوى الأبحاث العلمية والعملية ، التى يقام بها فى هذه الدولة ، ومعنى ذلك أن قلة الأبحاث العلمية والعملية ، التى يقام بها في الدول النامية ، وكذلك إنخفاض مستوى أغلبها ، لابد وأن ينتج عنهما إنخفاض هائل لدرجة التقدم العلمى والفنى هناك . وما يزيد الطين بلة أنه يحدث هناك إهمال فى الإستفادة بجزء كبير من تلك الأبحاث .

ولاشك أن كل ذلك يلعب دوراً أساسيًا فى ضعف مستوى الإنتاجية القومية فى العالم

النامى . وفى الواقع أن قلة الأبحاث ، التى يقام بها هناك ، وإنخفاض مستوى أغلبها يرجعان إلى السببين التاليين :

٤-٧-١ عدم الإهتمام بقطاع الأبحاث بدرجة مناسبة :

يبدو عدم الإهتمام بقطاع الأبحاث بدرجة مناسبة فى الدول النامية واضحًا تمامًا من المبالغ السنوية ، التى تخصص لهذا القطاع ، حيث أنها تعتبر ضئيلة لدرجة محزنة . ونذكر هنا على سبيل المثال أن نسبة ما تنفقه دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية على الأبحاث العلمية والعملية إلى دخلها القومى (أى أعلى دخل قومى فى العالم) تبلغ حوالى ثلاثين أمثال نسبة ما تنفقه دولة نامية كمصر على الأبحاث العلمية والعملية إلى دخلها القومى المنخفض .

٤-٧-٢ النقص فى الكفاءات والمهارات خاصة نتيجة هجرة الكثير منها إلى الخارج :

ولا شك أن كمية الأبحاث العلمية والعملية ومستواها فى دولة ما ، إنما يتوقفان أيضًا على عدد الكفاءات والمهارات التى تعمل فى مجال البحث . لذلك وحيث أن الهجرة المتزايدة للكفاءات والمهارات من العالم النامى إلى الخارج لابد وأن تؤثر سلبيًا بدرجة ليست صغيرة على عدد الكفاءات والمهارات ، التى يمكن الإستعانة بها فى مجال البحث به ، فإن تلك الهجرة تمثل أحد سببى قلة الأبحاث العلمية والعملية وإنخفاض مستواها هناك .

٤-٨ إنخفاض معامل رأس المال إلى العمل :[١]

فكما نعلم ، فإن الدول النامية المكتظة بالسكان تستخدم التكنولوچيا الأكثر توفيرًا لرأس المال وتكثيفًا للعمل (أى التكنولوچيا المتقادمة) ، وذلك بهدف أن يتحقق عن طريق إستثماراتها الجديدة السنوية أكبر زيادة ممكنة فى عدد العمال سنويًا . ومن المعروف أنه كلما إنخفض معامل رأس المال إلى العمل ، كلما إنخفضت الإنتاجية القومية .

(١) يقصد بمعامل رأس المال إلى العمل النسبة بين الأصول الرأسمالية الثابتة وعدد العمال ، الذين يستخدمون فى إستغلالها .

٤-٩ إستخدام الات ومعدات مستعملة في مشروعات جديدة وعند تنفيذ عملية الإحلال والتجديد :

فى الواقع أن كثيـرًا ما يشترى القطاع العام وأيضًـا القطاع الخاص فى دول العالم النامى آلات ومعدات مـستعملة من الخارج، أى بعـد أن تكون قد أستخدمت فى عـملية الإنتاج فى الخارج عدة سنوات، وذلك سواء للمشروعات الجديدة أو لتنفيذ عمليات الإحلال والتجديد ، بقصـد التوفير فى النفـقات الإستـثمارية ، حيث أن الآلات والمعـدات المستعـملة يتم شراؤها بأسعار منخفضة نسبيًا . ومن الطبيعى أن يؤثر إستخدام مثل تلك الآلات والمعدات سلبياً على الإنتاجية القومية .

٤-١٠ عدم الإهتمام بصيانة الآلات والمعدات بدرجة كافية :

من المؤسف أنه لا يهـتم فى الدول النامـية بصـيانة الآلات والمعـدات بدرجة كـافيـة . ويحدث هذا غالبًا بقصد التوفير في تكاليف الصيانة ، ولا شك أن هذا تفكير خاطىء ، فعدم الإهتمام بصيانة الآلات والمعدات بدرجة كافيـة يؤدى إلى إنخفاض درجة كفاءتها وكذلك إلى تعطلها أكثر من مرة سنويًا وبالتالى توقفها عن العمل حتى يتم إصلاحها ، والذى قد يستغرق وقتًا طويلاً نـسبـيًا خاصة نتيجة لعـدم توافر قطع الغيار اللازمة فى عمليـة إصلاحها وإضطرار المشروع إلى طلبها من الخارج . ومعنى ذلك أن عدم الإهتمام بصيانة الآلات والمعدات بدرجة كافية فى تلك الدول له أثر سلبى على الإنتاجية القومية هناك .

٤-١١ إستخدام آلات ومعدات متهالكة فى القطاعات المختلفة :

فكما سبق أن قـلنا ، فإن الآلات والمعدات فى البلدان الناميـة تستمر فى عمـلية الإنتاج عادة عدة سنوات أخرى بعد إنتهاء عمرها الإفتراضى ، وكلما زاد عدد سنوات إستخدام السلع الإستثمارية خاصة بعد إنتهاء عمرها الافتراضى ، كلما قلت كفاءتها وزادت الهوالك فى المواد الخام المستخدمة فى عملية الإنتاج وزادت أيضًا كـمية الطاقة اللازمة لتشغيلها وقلت فى الوقت نفسه درجة جـودة المنتج بدرجة كبيرة . ومعنى ذلك أن إستـخدام مثل تلك الآلات والمعدات المتهالكة يؤثر سلبيًا بدرجة كبيرة على الإنتاجية القومية .

٤-١٢ عدم إستغلال الطاقة الإنتاجية إستغلالا كاملا :

فكما سبق أن ذكـرنا ، فإنه يوجد فى الدول النامية فى معظم المجـالات جزء من الطاقة الإنتاجيـة غير مستغل . وفى الواقع أن هذا الجـزء يصل إلى أكثر من ٣٠٪ من حجم الطاقة الإنتاجـية هناك . وبطبيـعة الحال أنه لابد وأن يـنتج عن عدم إستـغلال هذا الجزء الكبـير من الطاقة الإنتاجية ، إنخفاض إنتاجية الطاقة الإنتاجية المتاحة بدرجة كبيرة .

٤-١٣ توقف عملية إنشاء عدد من المشروعات كل فترة زمنية :

كما سـبق أن قلنا ، فإنه يحدث عادة كل فتـرة زمنية معينة توقف عمليـة إنشاء عدد من المشروعات فى دول العالم النامى إما لعدة سنوات أو نهائيًا بعد أن يكون قد أنفق عليها الكثير من الأموال ، سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الصـعبة . أى أن توقف عملية إنشاء عدد من المشروعات كل فترة زمنية معناه أن هناك رؤوس أموال كثيرة تنفق هباء وتهدر . وهذا الإسراف فى المال العام يمثل فى الواقع عاملاً هامًا من عوامل ضعف مستوى الإنتاجية القومية فى الدول النامية .

٤-١٤ القصور فى البنية الأساسية وإهمال صيانتها :

لاشك أن القصـور فى البنية الأساسـية وإهمال صيـانتها فى دول العـالم النامى يجعل الكثير من المشروعات بها لا تستطيع الحصول على الخدمات اللازمة لها من هذا القطاع بدرجة كافية ، مما يؤثر إيجـابيًا علي حجم تكلفة منتجات تلك المشروعـات ويؤثر بالتالى سلبيًا على الإنتاجية القومية هناك .

وعلى سبيل المثـال نذكر هنا أن العطل بخطوط التليفـونات والتليكسات فى بلد نامى مع دولة ما يؤدى إلى إضطرار بعض المسئولين بعدد من المشروعات بذلك البلد إلى السفر إلى هذه الدولة لتحقـيق غرض يتعلق بالعمل . وبطـبيعة الحال أن ذلك يشكل تكاليـف باهظة (خاصة وأنها تمثل تكاليـف سفر وإقامـة وبدل سفر) تضـاف إلى تكاليف المنتجـات ، التى تقوم تلك المشروعات بإنتاجها .

٤-١٥ صغر حجم السوق :[١]

إننا لنجد فى كتابات ألفريد مارشال إدراكًا للعلاقة المتداخلة بين حجم السوق ونمو الصناعة ، كما إهتم ج. هـ. ينج فى كتاباته ببحث العلاقة المتداخلة بين الصناعات وهى فى عملية النمو وكذلك أثر الزيادة فى حجم السوق على الصناعات الموجودة وعلى ظهور صناعات جديدة نتيجة التخصص، الذى يصاحب إتساع السوق، وكذلك أكد بول روزنشتاين - رودان ، راجنر نوركسه ، ت. سكينوفسكى ، آرثر لويس وغيرهم من الإقتصاديين أمثال جوتفريد بومباخ العلاقة الطردية بين حجم السوق ومستوى الإنتاجية ، وذلك نتيجة لوجود علاقة طردية بين حجم السوق وحجم الصناعات[٢] . فالصناعات الكبيرة تتمتع بوفورات الإنتاج الكبير[٣] وبالتالى بمستوى عال من الإنتاجية .

---

(١) هذا السبب من أسباب الإنخفاض الهائل للإنتاجية القومية فى دول العالم النامى يخص بالدرجة الأولى قطاع الصناعة .

(٢) انظر : د. أحمد على دغيم، ما أملناه من السوق العربية المشتركة فى عملية التنمية فى مصر - أو الآثار الممكنة والمأمولة للسوق العربية المشتركة على الإقتصاد القومى المصرى ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، تصدرها كلية التجارة ببنها ، العدد الثالث ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ١٥١ .

(٣) وتنقسم وفورات الإنتاج الكبير إلى وفورات داخلية ووفورات خارجية ونرى أنه من المناسب أن نبينها هنا ليتمكن القارئ أن يتعرف عليها ومن ثم على أثرها الإيجابى الكبير على الإنتاجية .

أ - الوفورات الداخلية (ويقصد بها تلك الوفورات ، التى يمكن أن تحققها الوحدة الإنتاجية ، نتيجة للتوسع فى حجم الإنتاج) .

أ-أ يمكن الإنتاج الكبير من إستخدام الآلات الحديثة ذات الحجم الكبير ، والتى تعد أرخص نسبيًا وأكثر كفاءة على أداء العمل لتميزها بإرتفاع الإنتاج وإرتفاع مستوى جودته وعدم ضياع وقت العامل فى إنتقاله من آلة إلى أخرى ، بما يحقق الإستخدام الأمثل للعمالة ووفع إنتاجيتهم ، كما أنه غالبًا ما توفر هذه الآلات فى نفس الوقت فى إستخدام المواد الخام بدرجة غير صغيرة .

أ-ب يسمح الإنتاج الكبير بالإستعانة بموظفين إداريين أكفأ يمكنهم إستخدام الأساليب الإدارية والحسابية الحديثة ويكون لهم القدرة على القيام بأبحاث جيدة ومفيدة ، أى الإستعانة بموظفين إداريين ذوى إنتاجية مرتفعة.

أ-جـ - يمكن الإنتاج الكبير المنتج من الحصول على المواد الخام باسعار أقل لإرتفاع طلبه عليها ولحصوله عليها بصورة منتظمة ، مما يقوى من قدرته على المساومة فى عملية شراء هذه المواد . كما أنه يستطيع فى نفس الوقت الحصول على إمتيازات وتخفيضات خاصة فى عمليات النقل والشحن .

أ - د - طبقاً لمبدأ الإحتياطيات المجمعة فإن نسبة بضاعة المخزن ، التى يحتفظ بها المشروع الكبير أقل من النسبة ، التى يحتفظ بها المشروع الصغير ، ذلك لأن إحتياطيات الأمان المثلى ، التى تهيء الحماية من التغيرات العشوائية الفجائية تتفاوت بما يتناسب مع الجذر التربيعى للإنتاج . كما ينطبق نفس المبدأ على الإحتفاظ بأرصدة نقدية لأغراض السيولة .

أ - هـ أن إتساع حجم المشروع يجعل درجة الثقة فيه كبيرة ، مما يسهل الحصول على القروض =

وحيث أن صغر حجم السوق بدول العالم النامى لا يمكن الصناعات بها أن يكون حجمها كبير ، فإنه يحرمها بالتالى من التمتع بوفورات الإنتاج الكبير العديدة ، وتأثيرها الإيجابى الكبير على مستوى الإنتاجية ، أى أن صغر حجم السوق يلعب دوراً أساسيًا فى ضعف مستوى الإنتاجية هناك .

١٦-٤ الضعف الشديد لمستوى الإنتاجية فى قطاع الزراعة :

تؤكد الإحصاءات العالمية أن إنتاجية الفدان فى العالم المتقدم تبلغ أضعاف إنتاجية الفدان فى العالم النامى ، وذلك برغم المناخ المواتى فى العالم النامى وجودة التربة به . ويرجع

= اللازمة له بشروط أفضل أو / ومما يمكنه بسهولة من طرح أسهم جديدة فى السوق لزيادة رأسماله .

ب- الوفورات الخارجية (أى تلك الوفورات ، التى تتحقق لعدة وحدات إنتاجية فى صناعة ما أو عدة صناعات) :

ب-أ يمكن إتساع حجم الصناعة من إقامة مراكز بحثية متخصصة وإصدار النشرات والمجلات العلمية ، مما يساهم فى التقدم الفنى والعلمى للوحدات الإنتاجية بتكاليف قليلة .

ب-ب الإستفادة من التقدم الحادث فى بعض وحدات المنطقة الصناعية نتيجة لإتساع هذه الوحدات بالنسبة للصناعات المرتبطة .

ب-جـ إمكان إنشاء وحدات متخصصة فى أداء بعض العمليات اللازمة لإتمام الإنتاج فى الوحدات الإنتاجية الأخرى بالصورة المرغوبة ، والتى تعجز هذه الوحدات الإنتاجية عن إقامتها لما تتطلبه من آلات ومعدات ذات طاقة إنتاجية كبيرة وتكلفة عالية . (ولا شك أن إنشاء الوحدات المتخصصة تلك تمكن فى الوقت نفسه من إقامة صناعات جديدة ، ما كان من الممكن قيامها فى غياب تلك الوحدات) .

ب - د وهناك نوع آخر من الوفورات الخارجية يتمثل فى تحسين الطرق إلى وبالمواطن الصناعية وزيادة وسائل الموصلات على هذه الطرق ، مما يوفر الوقت والجهد للعاملين ويزيد بالتالى من إنتاجيتهم ، ومما يسهل فى نفس الوقت نقل المواد الخام إلى المصانع ونقل المنتجات إلى الأسواق فى وقت أقل وبتكلفة أقل .

ويذكر أن الفريد مارشال يقول : إن الوفورات الداخلية ، التى يمكن أن يحققها المشروع عند إتساعه، غالباً ما تكون صغيرة جدا بالقياس إلى الوفورات الخارجية الناتجة عن تقدم البيئة الصناعية .

ولكن برغم أننا نعترف بأهمية الوفورات الخارجية، إلا أننا نرى أن مارشال كان مبالغًا فيما قاله، حيث أننا نرى أن الوفورات الداخلية من الأهمية للدرجة ، التى لا تسمح لنا بأن نوافقه على قوله أنها صغيرة جداً بالقياس إلى الوفورات الخارجية .

See for example: B. Balssa, The Theory of Eonomic Integration, London 1961, pp. 104-108.

الضعف الشديد لمستوى الإنتاجية فى قطاع الزراعة فى الدول النامية بالإضافة إلى الأسباب الأربعة عشر الأولى السابقة - التى تمثل أسبابا مشتركة لضعف مستوى الإنتاجية فى القطاعات المختلفة هناك - أيضًا إلى عدة أسباب أخرى ، أهمها ما يلى:

٤-١٦-١ عدم إستخدام تقاوى عالية الإنتاج والجودة إلا فى جزء يسير فقط من الأراضى الزراعية:

فالأغلبية العظمى من الفلاحين فى البلدان النامية ليس لديهم القدرة على شراء مثل هذه التقاوى لإرتفاع ثمنها نسبيًا، خاصة وأنهم لا يستطيعون الحصول على قروض إلا فى حدود ضيقة للغاية .

٤-١٦-٢ عدم إهتمام مراكز البحث بدرجة كافية بإستنباط أصناف محسنة تمكن من مضاعفة إنتاجية الأراضى الزراعية.

٤-١٦-٣ إستخدام أسمدة غير جيدة فى معظم الأحوال وغالبًا بكميات غير كافية.

٤-١٦-٤ الإهمال فى مكافحة الآفات الزراعية فى أغلب الأحوال.

٤-١٦-٥ الحجم الخرافى للعمالة فى القطاع الزراعى:

ونذكر هنا على سبيل المثال أن عدد المشتغلين بالزراعة فى مصر، والذين يعملون فى مساحة تبلغ ستة ملايين فدان، يفوق بقليل نصف عدد المشتغلين فى زراعة مائتى ملايين فدان فى الولايات المتحدة[1] أى أن متوسط نصيب الفدان من العمالة الزراعية فى مصر يصل إلى حوالي ثمانية عشر أمثال متوسط نصيب الفدان من العمالة الزراعية فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٤-١٦-٦ عدم القدرة على مد جزء كبير من الأراضى الزراعية بمياه الرى بالكميات الكافية لها، مما يؤثر سلبيا بطبيعة الحال علي مستوى إنتاجيتها:

فى الواقع ، فإن عدم وفرة مياه الرى فى الدول النامية بدرجة كافية يرجع خاصة إلى

(١) انظر : د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاماً ، دراسة تحليلية للسياسات الإقتصادية فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٩٥ .

القصور فى تنفيذ مشروعات الرى (وبصفة خاصة مشروعات تحلية مياه البحار) - برغم القروض الخارجية الضخمة ، التى يحصل عليها من أجل تنفيذ هذا النوع من المشروعات - والفاقد الهائل فى مياه الشرب نتيجة لعدة عوامل . فكثيراً ما يحدث إنقطاع فجائى للمياه فى معظم المناطق وغالبًا ما يستمر ذلك فى كل مرة أكثر من يوم ، ولا شك أن إنقطاع المياه دون إخبار الجماهير به قبل حدوثه عن طريق الإذاعة أو / والتليفزيون أو / والجرائد - حتى يمكنهم تخزين كميات المياه ، التى يرون أنها لازمة لهم فى فترة إنقطاعها - ليشكل إستهتاراً بالغًا بالجماهير وبمطلباتها الهامة ، كما أن ذلك يجعل الجماهير تتعود على تخزين كميات من المياه الجديدة يوميًا (حيث أن المياه، كما هو معروف ، تعطب عند تخزينها أكثر من يوم) وذلك حرصًا منهم على أن يكون لديهم دائمًا إحتياطى من المياه الجديدة يستخدمونه عندما يفاجئون بإنقطاع المياه عنهم . ومعنى ذلك إهدار كميات ضخمة من المياه يوميا . وبالإضافة إلى ذلك فإن تغييرهم للمياه المخزنة يوميًا حتى يكون لديهم دائمًا مياه صالحة للإستعمال الآدمى يجعلهم يستخفون بدرجة هائلة - إن لم يكن بدرجة فلكية - بقيمة المياه ، ويستهترون بأهمية المياه على مستوى وطنهم ، أى يستعملون المياه عند قضاء حوائجهم اليومية منها بطريقة غير رشيدة على الإطلاق ولا يهتمون كثيرا بصيانة وإصلاح المواسير والحنفيات والسافونات فى المنازل ، خاصة وأن ذلك يكلفهم بعض النفقات يرون أنه من الأفضل توفيرها مهما كان فى ذلك إهدار لكميات كبيرة من المياه ، بل ويمتد أثر هذا الإستخفاف الهائل بقيمة المياه والإستهتار بأهمية المياه إلى المصالح الحكومية والأبنية الحكومية مثل المدارس وغيرها وكذلك فى القطاع العام ، حيث يسود هناك أيضًا إلى حد كبير عدم الإهتمام بصيانة وإصلاح المواسير والحنفيات والسافونات بها ، ويضاف إلى كل ذلك أيضًا الفاقد من المياه نتيجة عدم صيانة شبكات المياه بدرجة كافية وكذلك عدم تجديدها فى الوقت المناسب .

وجدير بالذكر أن الخبراء يقدرون نسبة الفاقد فى مياه الشرب فى البلدان النامية بحوالى ٣٥٪ من كمية المياه ، التى تنفق على تنقيتها أموال كثيرة لتكون صالحة للشرب (مما يعنى أيضًا إهدار جزء من المال العام ويؤدى بالتالى إلى إنخفاض إنتاجية المال العام) وفى الواقع أن نسبة الفاقد تلك فى مياه الشرب تمثل ٣,٥ أمثال النسبة العالمية للفاقد فى مياه الشرب ، حيث تصل هذه النسبة إلى ١٠٪ فقط .

٤-١٦-٧الإهتمام بالتوسع الأفقى بدرجة أكبر بكثير جداً من الإهتمام بالتوسع الرأسى :

ويرجع ذلك إلى رغبة الحكومات فى البلدان النامية فى زيادة حجم العمالة فى قطاع الزراعة بدلاً من تخفيضها (فالتوسع الرأسى يوفر عمالة ، بينما التوسع الأفقى يزيد من حجمها) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن معظم المزارعين هناك لا يهتمون بتنفيذ توسع رأسى خوفًا من أن يؤدى ذلك إلى إنخفاض أسعار منتجاتهم للدرجة ، التى يقل عندها الفرق بين قيمة محاصيلهم الزراعية وتكاليف زراعتها ، برغم زيادة كمياتها بدرجة ضخمة . فمثلا برغم أن عند تنفيذ نظام الزراعة المحمية بالصوب البلاستيك ترتفع إنتاجية الفدان إلى ثمانية أمثالها مع توفير جزء من العمالة وتوفير ٨٠٪ من المياه (حيث أنه يستخدم عندئذ نظام الرى بالتنقيط والرش) وبرغم أن ثمن الصوبة الواحدة - والتى تلزم لمساحة قدرها ثلث فدان - يبلغ حوالى خمسة آلاف جنيه مصرى فقط ، فإننا نجد أن الأغلبية الساحقة من المزارعين القادرين ماديًا على تنفيذ نظام الزراعة المحمية بالصوب البلاستيك فى أراضيهم الزراعية أو فى جزء منها يمتنعون عن تنفيذ هذا النظام للزراعة خوفًا من إنخفاض الأسعار عندئذ بدرجة تنخفض معها أرباحهم .

٤-١٦-٨ما يحدث للرقعة الزراعية من إحلال أراضى ، مستصلحة ، أى ذات إنتاجية ضعيفة للغاية ، محل أراضى زراعية جيدة ذات إنتاجية أكبر بكثير من تلك الإنتاجية :

ونذكر هنا على سبيل المثال أن مصر إستصلحت - كما جاء على لسان الدكتور حسن محمود حمدى العالم الزراعى المصرى المعروف فى برنامج قمم مصرية بالقناة الثالثة بالتليفزيون المصرى يوم ١٩٨٩/٨/٢٣ ، والتى إستضافه البرنامج بمناسبة حصوله على جائزة الدولة التقديرية - ٩١٢ ألف فدان فى الثلاثين سنة الأخيرة ولكنها فقدت فى نفس الفترة مثل هذا العدد من الأفدنة من الأراضى الزراعية الجيدة وذلك نتيجة الزحف العمرانى إلى تلك الأراضى وكذلك عملية التجريف ، التى أجريت فى مساحات هائلة من تلك الأراضى الزراعية بغرض الإستفادة من ذلك فى عملية تصنيع الطوب .

٤-١٦-٩ التصحر نتيجة زمال الصحراء، التى تحملها الرياح فوق بعض الأراضى الزراعية، مما يضعفها ويضعف بالتالى من إنتاجيتها :

وفى الواقع أن مشكلة التصحر قد برزت فى السبعينيات فى أكثر من مائة دولة نامية[١] وإستمر تزايد عدد الدول النامية ، التى تعانى من تلك المشكلة ، فى الثمانينيات والتسعينيات.

٤-١٦-١٠ الفاقد الضخم فى السلع الزراعية الذى يحدث فى المراحل المختلفة في قطاع الزراعة :

فعدم إستخدام الميكنة الزراعية فى المرحلة الأولى من مراحل العملية الإنتاجية فى القطاع الزراعى يؤدى إلى إستخدام ضعف الكمية من التقاوى ، التى يحتاج إليها عند إستخدام تلك الميكنة ، وذلك طبقًا لتقدير لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى فى مصر فى عام ١٩٨٧[٢] .

كما أنه يحدث فاقد فى مرحلة تجميع المحاصيل أو الحصاد وكذلك فى مرحلة التعبئة بنسبة غير صغيرة ، وفى نفس الوقت فإن الأسلوب المتبع فى تخزين الجزء الأكبر من المحاصيل فى الدول النامية يؤدى إلى إهدار جزء كبير نسبيا من المحاصيل ، وعلى سبيل المثال نذكر هنا أن نسبة الفاقد فى عملية تخزين الجزء الأكبر من الحبوب فى الدول النامية ، أى الذى يتم تخزينه فى صوامع عادية ، تبلغ أكثر من ٢٠٪ ، (بينما نسبة الفاقد فى الحبوب، التى تخزن فى صوامع خرسانية أو معدنية ، تصل إلى ١,٠٪ فقط) .

وبالإضافة إلى كل ذلك فإن هناك فقدًا كبيرًا فى السلع الزراعية يحدث فى عمليات النقل والتوزيع (بسبب عدم وضعها فى ثلاجات تحفظها بضعة أيام حتى يتم بيعها) .

ويذكر أن الخبراء يقدرون نسبة الفاقد فى المحاصيل الزراعية فى دول العالم النامى فى كل تلك المراحل ، أى حتى لحظة بيعها للمستهلك بما بين ٣٠٪ و ٣٥٪ منها .

٤-١٦-١١ عدم الإهتمام بالثروة الحيوانية بدرجة كافية :

فما زال جزء كبير من الحيوانات بالدول النامية تستخدم كأدوات فى عملية الزراعة ، مما يؤثر على كميات اللحوم والألبان ، التى يمكن الإستفادة بها من تلك الحيوانات ، تأثيرًا سلبيًا

(١) انظر : مجلة بناء الصين ، العدد الثانى ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٧ ، ص ٢١ .
(٢) انظر : جريدة الوفد ، القاهرة ، ١٦/٥/١٩٨٧ ، ص ١٢ .

كبيراً . وفى الوقت نفسه نجد أن هناك نقصاً هائلاً فى المحطات المتخصصة للتربية والتسمين مع وجود نقص فى الأعلاف ، سواء الأعلاف التقليدية أو غير التقليدية . وعلاوة على كل ذلك فإنه لا يحدث هناك تطوير وتحسين سلالات الحيوانات لديها إلا فى حدود ضيقة .

٤-١٧ تفوق الأهمية النسبية لقطاع الزراعة بدرجة كبيرة نسبيًا على الأهمية النسبية لأى قطاع إقتصادى آخر:

ويعد هذا سببا آخر للإنخفاض الهائل للإنتاجية القومية فى دول العالم النامى ، حيث أن القطاع الزراعى يمثل القطاع ذى الإنتاجية الأضعف .

٥- أسباب تزايد الحاجة إلى المعونة الفنية والمعونة التجارية من العالم المتقدم والتعاون المالى والإستثمارى معه :

يتضح مما سبق أن الدول النامية أصبحت فى حاجة إلى كل من المعونة الفنية والمعونة التجارية من العالم المتقدم والتعاون المالى والإستثمارى معه بدرجة أكبر عنها فى أى وقت مضى ، ليمكنها - فى ظل السياسة الإنتاجية السائدة فيها - تغيير الملامح الرئيسية الأربعة السابقة غير الملائمة للصورة الإقتصادية الحالية لها إلى الأفضل .

ومعنى ذلك أن الملامح الرئيسية غير الملائمة لتلك الصورة هى التى تجعل هناك تزايداً فى حاجة الدول النامية إلى هاتين المعونتين من العالم المتقدم وهذين الشكلين من التعاون معه . ومن ثم فإنه يمكننا القول أن الأسباب، التى شكلت الملامح الأربعة السابقة غير الملائمة للصورة الإقتصادية الحالية لدول العالم النامى ، والتى بيناها فى الصفحات الأخيرة السابقة ، تمثل فى الوقت نفسه أسباب تزايد حاجة تلك الدول إلى كل من المعونة الفنية والمعونة التجارية من العالم المتقدم والتعاون المالى والإستثمارى معه .